DT Institute

التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations

التضليل الإعلامي وانتهاكات الطفولة في اليمن

بين التهرّب من المسؤولية وحق الضحايا في الحقيقة

إصدارات تحالف رَصد 2025
ycmhrv.org

DT Institute

التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations

التضليل الإعلامي وانتهاكات الطفولة في اليمن

بين التهرّب من المسؤولية وحق الضحايا في الحقيقة

إصدارات تحالف رَصْد 2025
ycmhrv.org

أُعدّت هذه الدراسة من قبل التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد)- عضو تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن, ضمن مخرجات مشروع "تعزيز الوعي وضمان حقوق الأطفال أثناء النزاع في اليمن" – المرحلة الثانية ((SAFE II) المنفَّذ بالشراكة مع معهد دي تي (DT Institute).

إصدرات التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان- تحالف رصد (YCMHRV)

إعداد: صفا ناصر

- معهد دي تيDT Institute :

معهد دي تي منظمة غير ربحية، ملتزمة بـ "تنفيذ التنمية بشكل مختلف". نُنفذ برامج تنمية عالية مُعقدة في بيئات مُتضررة من الصراعات، وبيئات هشة، وبيئات مُغلقة. كما نُموّل مبادرات قيادية فكرية تُحفّز الابتكار وتُحسّن حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. يتعاون معهد دي تي مع المجتمعات والقادة للمساعدة في بناء مجتمعات أكثر مرونةً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية والحفاظ عليها.

-التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد) (YCMHRV):

هو منظمة مجتمع مدني يمنية تأسست في يناير 2015م بترخيص رقم (1240) يقوم التحالف برصد وتوثيق كافة انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن عبر فريقه الميداني وإصدار التقارير النوعية المتخصصة بتلك الانتهاكات والمشاركة في تقديم هذه التقارير للجهات المحلية والدولية ذات الصلة، تمهيداً لتحقيق المساءلة والمحاسبة وتطبيق عدم إفلات الجناة من العقاب، والتدريب والمناصرة لقضايا حقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي والتوعية بمبادئ ومفاهيم حقوق الانسان.

-مشروع تعزيز الوعي وضمان حقوق الأطفال أثناء النزاع -المرحلة الثانية (SAFE II):

يهدف برنامج دعم الوعي وتسهيل إنفاذ حقوق الطفل في النزاع اليمني (سيف II)، الذي يُنفّذه معهد دي تي بالشراكة مع التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان (YCMHRV)، إلى توحيد الجهود لحماية الأطفال اليمنيين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء النزاع المُسلّح من خلال تعزيز الاعتراف المحلي والدولي بهم وتسهيل مُساءلة الجناة. يسعى برنامج (سيف) إلى تحقيق ذلك من خلال حملات تثقيف مدني مُوجّهة للمجتمع والضحايا لتمكين الإبلاغ الآمن عن الانتهاكات الجسيمة. وتوثيق هذه الانتهاكات والتحقيق فيها لتشكيل حوارات حول العدالة والمساءلة مع أصحاب المصلحة الدوليين باستخدام أدلة موثوقة؛ وإطلاق حوار بين أصحاب المصلحة في العدالة اليمنيين بشأن حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة أثناء الصراع وبعده.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 5

المقدمة..... 6

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة 8

الفصل الثاني: التضليل الإعلامي وانتهاكات الأطفال في النزاعات المسلحة 14

الفصل الثالث: أنماط وأهداف التضليل الإعلامي في تغطية قضايا الطفولة في اليمن 22

الفصل الرابع: أثر التضليل الإعلامي على المجتمع والضحايا وجهود العدالة 29

الفصل الخامس: الاستجابة المجتمعية والحلول لمواجهة التضليل الإعلامي في تغطية انتهاكات الطفولة 36

الخاتمة 40

التوصيات 41

المراجع 42

الملخص التنفيذي:

تستعرض هذه الدراسة، وهي الأولى من نوعها في اليمن، الدور المتصاعد للتضليل الإعلامي في سياق النزاع اليمني منذ عام 2014، وانعكاساته على كشف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وحق الضحايا في معرفة الحقيقة. ففي ظل حرب متعددة الأطراف وما رافقها من انهيار أنظمة الحماية والخدمات الأساسية، تعرّض الأطفال في اليمن لسلسلة واسعة من الانتهاكات، شملت القتل والتشويه والتجنيد القسري والعنف الجنسي- والهجمات على المدارس والمستشفيات والحرمان من المساعدات الإنسانية، وفق تقارير الأمم المتحدة التي وثّقت مقتل وإصابة أكثر من 11,500 طفل خلال سنوات الحرب[1].

وفي هذا السياق، تبرز ظاهرة التضليل الإعلامي بوصفها عاملاً مضاعفاً للانتهاكات وامتداد لها، إذ تسعى أطراف النزاع إلى إنكار الجرائم، وتحريف الوقائع، وتحميل المسؤولية لأطراف أخرى، أو تشويه صورة الضحايا، بما يعيق الرصد الحقوقي ويُضعف المساءلة ويمس حق الأطفال وأسرهم في معرفة الحقيقة.

تأتي هذه الدراسة كجزء من مخرجات مشروع "تعزيز الوعي وضمان حقوق الأطفال أثناء النزاع في اليمن": المرحلة الثانية (SAFE II) الذي ينفذّه التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان "تحالف رصد"، بالشراكة مع معهد DT. وقد اعتمدت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً جمع بين تحليل محتوى نوعي لثماني عشرة حالة تضليل إعلامي مرتبطة بالانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال، واستبيان ميداني استهدف 62 صحفياً وباحثاً وناشطاً في مجال حقوق الطفل. وفي هذا الإطار، نفّذ فريق "تحالف رصد" جهوداً ميدانية ومكتبية لرصد وتوثيق الحالات الثماني عشرة بالاعتماد على المصادر المفتوحة وأساليب التحقق الرقمي متعدد الأدوات. كما تولّى الفريق البحثي التابع للتحالف توزيع الاستبيان ومتابعة استجاباته بما يضمن شمول العينة وتنوعها. وأظهرت النتائج أنّ 80% من المشاركين يرون أنّ التضليل الإعلامي يؤثّر "بدرجة كبيرة جداً" على كشف الحقيقة وتوثيق الانتهاكات ضد الأطفال، من خلال إرباك مسار العدالة، وإخفاء الجرائم على نحو يعمّق معاناة الضحايا ويقوّض جهود المساءلة. فيما أشار 63% إلى أن جميع أطراف النزاع تمارس التضليل على نطاق واسع عند تناول قضايا الطفولة، مع تصدر وسائل الإعلام التابعة والموالية لجماعة أنصار الله (الحوثيين) بوصفها الجهة الأكثر ممارسة للتضليل، تليها المصادر المجهولة وغير الموثوقة ووسائل الإعلام الحزبية المختلفة. وكشفت الدراسة عن أربعة أنماط رئيسية للتضليل: تحويل المسؤولية وتبادل الاتهام، تشويه صورة الضحية وحماية الجاني، إعادة صياغة الانتهاك وتحريفه، والتعتيم وغياب المعلومات.

كما بيّنت النتائج أن للتضليل الإعلامي آثاراً عميقة على الضحايا، من خلال تعميق الصدمات النفسية والاجتماعية، وإنكار المعاناة، وإخفاء هوية الجناة، وإرباك جهود التوثيق، وتقويض الثقة بالإعلام والوعي العام. كما كشفت الدراسة تعرّض الصحفيون والعاملون في حقوق الإنسان لضغوط وتهديدات تحد من قدرتهم على التحقق من المعلومات

[1] UNICEF, "9 Years into the Conflict in Yemen, Millions of Children Are Malnourished and Stunted," press release, 26 March 2024, UNICEF, https://www.unicef.org/press-releases/9-years-conflict-yemen-millions-children-are-malnourished-and-stunted

والتثبت من مصداقيتها، ما يخلق بيئة معلوماتية ضبابية ويضعف إنتاج تقارير موثوقة، رغم ارتفاع وعيهم المهني بخطورة التضليل.

وأظهرت النتائج أن أسباب انتشار التضليل الإعلامي في تغطية قضايا الطفولة في اليمن تتمثل في ضعف استقلالية وسائل الإعلام، إذ أشار نحو 69% من المشاركين إلى أن اعتمادها على تمويل مرتبط بأطراف النزاع يجعلها عرضة للتأثير السياسي ويحد من قدرتها على تقديم تغطية موضوعية. ويلي ذلك، ضعف الوعي الإعلامي والمعرفي لدى الجمهور، حيث يسهم غياب مهارات التحقق من المعلومات في زيادة قابلية المجتمع لتلقي المحتوى المضلل دون تمحيص.

وخلصت الدراسة إلى أن قدرة المجتمع المدني والإعلام المستقل على مواجهة التضليل الإعلامي ما تزال محدودة، نتيجة ضعف الموارد المتخصصة، وغياب الشراكات المهنية، وهيمنة الروايات السياسية على الفضاء الإعلامي. وأكدت في المقابل على ضرورة تعزيز الإعلام المستقل، وتطوير قدرات الصحفيين في التحقق من المعلومات، وتفعيل التشريعات والنظم الرقابية، ونشر الثقافة الإعلامية لدى الجمهور، وتوسيع الشراكات مع المنظمات الحقوقية، وتمكين منصات التحقق المحلية وتعزيز استقلالها.

وتؤكد الدراسة أن التضليل الإعلامي بات جزءاً من منظومة الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال في اليمن، وأن مكافحته تمثل شرطاً أساسياً لضمان الحق في الحقيقة، وتعزيز العدالة الانتقالية، وحماية الطفولة، وتأسيس بيئة معلوماتية شفافة تسهم في إنهاء الإفلات من العقاب، وتدعم أي مسار مستقبلي للسلام في البلاد.

المقدمة:

منذ تصاعد النزاع في اليمن عام 2014 بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والحكومة المعترف بها دولياً، ثم تحوّله إلى حرب متعددة الأطراف عقب تدخّل التحالف العربي في مارس 2015، تعرّض الأطفال لسلسلة واسعة من الانتهاكات الجسيمة التي طالت حياتهم وسلامتهم وحقوقهم الأساسية. إذ تشير تقارير الأمم المتحدة إلى آلاف الانتهاكات الموثقة خلال الحرب، بما في ذلك القتل والتشويه والتجنيد القسري والعنف الجنسي. والاختطاف، إلى جانب الهجمات التي استهدفت المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، في ظل انهيار واسع للبنية التحتية وتراجع الخدمات الصحية والتعليمية، ما فاقم هشاشة أوضاع الطفولة في سياق النزاع.

وبالتوازي مع هذه الانتهاكات، برز التضليل الإعلامي بوصفه أحد العوامل المؤثرة في تعقيد المشهد، إذ لم يعد الإعلام، التقليدي والرقمي، مجرد وسيط لنقل المعلومات، بل تحوّل في كثير من الأحيان إلى فاعل رئيسي في إدارة الصراع وتوجيه الرأي العام وصناعة السرديات التي تخدم الأهداف السياسية والعسكرية لأطراف النزاع. حيث تلجأ هذه الأطراف، عبر وسائل إعلامها أو المنصات الموالية لها، إلى إعادة تأطير الوقائع، وإنكار الانتهاكات أو تحميل المسؤولية لأطراف أخرى، الأمر الذي يقوّض جهود الرصد والتوثيق، ويكرّس ثقافة الإفلات من العقاب.

ولا يقتصر أثر التضليل الإعلامي على البعد المهني أو الحقوقي، بل يمتد ليطال الضحايا وأسرهم من خلال إنكار معاناتهم وحرمانهم من حقهم في معرفة الحقيقة وهو حق أساسي في مسارات العدالة الانتقالية وجبر الضرر. ومن هذا المنطلق، تكتسب دراسة التضليل الإعلامي في سياق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال أهمية خاصة بوصفه جزءاً من بنية الصراع، وأداة تسهم في استمرار الانتهاكات، الأمر الذي يجعل من كشف الوقائع بدقة ومواجهة خطاب الإنكار الذي يغذّيه التضليل الإعلامي، ركائز أساسية لبناء بيئة أكثر عدلاً وسلاماً.

هيكل الدراسة:

تتألف الدراسة من خمسة فصول رئيسية: يقدم الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة، أما الفصل الثاني فيتناول التضليل الإعلامي في سياق النزاعات المسلحة وانتهاكات الأطفال، مع شرح موجز للانتهاكات الستة الجسيمة والمواثيق الدولية الخاصة بحماية الطفولة، إضافة إلى استعراض مفهوم التضليل وطبيعته. ويركز الفصل الثالث على مضامين وأهداف التضليل الإعلامي، وأبرز الجهات الفاعلة التي تمارسه في تغطية قضايا الطفولة في اليمن. في حين يناقش الفصل الرابع أثر التضليل الإعلامي على الضحايا والمجتمع وجهود العدالة، ويختتم الفصل الخامس باستعراض أشكال الاستجابة المجتمعية للتضليل الإعلامي، ويقدّم الحلول والاستراتيجيات المقترحة للحد من هذه الظاهرة، بما يسهم في تعزيز حماية حقوق الأطفال وضمان الوصول إلى الحقيقة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

في ظل تنامي استخدام المعلومات المضلّلة من قبل أطراف النزاع في تغطية الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في اليمن، تبرز المشكلة الرئيسية في كيفية توظيف التضليل الإعلامي كأداة لطمس الحقائق، وإنكار المسؤولية والتشكيك في الأدلة المرتبطة بانتهاكات حقوق الأطفال. وكيف يسهم هذا التضليل في تكريس الإفلات من العقاب، وإعاقة جهود الحماية والمساءلة، وإضعاف ثقة المجتمع بوسائل الإعلام ومؤسسات العدالة.

وبناءً على ذلك، تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

كيف يُستخدم التضليل الإعلامي في النزاع اليمني لإخفاء الانتهاكات ضد الأطفال، وما أثر هذا الاستخدام على العدالة والمساءلة وحماية الضحايا؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات، أبرزها:

1. توضيح الدور المحوري لمكافحة المعلومات المضللة في حماية حقوق الأطفال الضحايا، وتعزيز مبادئ العدالة الانتقالية ومنع الإفلات من العقاب.
2. إبراز الآثار النفسية والاجتماعية للتضليل الإعلامي على الضحايا وأسرهم، وانعكاساته على فرص الحماية والدعم.
3. ربط جهود مكافحة التضليل الإعلامي بعملية بناء السلام من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان مشاركة الضحايا في التسويات المستقبلية.
4. تقديم إضافة معرفية نوعية في مجال دراسة العلاقة بين الإعلام والعدالة الانتقالية في سياق النزاع اليمني.
5. لفت انتباه صنّاع القرار والجهات الحقوقية والمجتمع المدني إلى خطورة التضليل الإعلامي، وتأثيره المباشر على عمليات الرصد والتوثيق، وعلى قدرة المؤسسات المعنية على حماية الأطفال ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

ثالثاً: هدف الدراسة وأسئلتها:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أساليب استخدام التضليل الإعلامي في النزاع اليمني لإخفاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وتقييم أثره على جهود العدالة والمساءلة وحماية الضحايا. وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ. أسئلة الدراسة التحليلية:

1. ما أبرز أنماط التضليل الإعلامي المستخدمة في تغطية انتهاكات حقوق الأطفال في اليمن؟
2. ما الآليات التي توظفها أطراف النزاع لإنتاج المحتوى المضلل؟
3. ما التقنيات الخطابية والبصرية المستخدمة في المواد المضللة لتبرير الانتهاكات أو إنكارها.
4. من هي الأطراف الأكثر ممارسة للتضليل الإعلامي في سياق انتهاكات الطفولة؟
5. كيف تُقدَّم صورة الضحايا (الأطفال) في المواد الإعلامية المضللة؟

ب. أسئلة الدراسة الميدانية:

1. ما أبرز أشكال التضليل الإعلامي في تغطية قضايا انتهاكات الطفولة في اليمن كما يراها الصحفيون والباحثون في مجال حقوق الطفل؟
2. ما العوامل التي تسهم في انتشار التضليل الإعلامي؟
3. ما الدوافع والأهداف وراء إنتاج المحتوى الإعلامي المضلل؟
4. ما تأثير التضليل الإعلامي على عمل الصحفيين والباحثين الحقوقيين؟
5. ما انعكاساته على الضحايا والوعي العام وثقة الجمهور بالإعلام؟
6. ما دور المجتمع المدني والإعلام المستقل في الكشف عن التضليل ومكافحته؟
7. ما أهم الاستراتيجيات المقترحة للحد من التضليل الإعلامي وتعزيز كشف الحقيقة؟

رابعاً: منهجية الدراسة

1. تصميم الدراسة ومنهجها:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يجمع بين التحليل النوعي والأدوات الميدانية بهدف الوصول إلى فهم معمّق لظاهرة التضليل الإعلامي المرتبط بانتهاكات حقوق الأطفال في اليمن. ويسمح هذا المنهج بدمج البيانات النوعية والكمية ضمن إطار واحد، بما يعزز دقة النتائج وموثوقيتها.

وتكوّنت الدراسة من شقين رئيسيين: تحليل محتوى لمواد إعلامية ودراسة ميدانية باستخدام أداة الاستبيان. كما اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد) كمصدر للبيانات التوثيقية والإحصائية المتعلقة بانتهاكات حقوق الأطفال وحالات التضليل الإعلامي، مما أتاح دمج التحليل النوعي والكمّي مع الإحصاءات الدقيقة، لرصد الأنماط والتوجهات.

2. أدوات جمع البيانات:

وتنقسم أدوات جمع البيانات لهذه الدراسة إلى ما يأتي:

2.1 تحليل محتوى المواد الإعلامية:

تم إجراء تحليل محتوى نوعي على ثماني عشرة حالة موثقة من التضليل الإعلامي المرتبط بتغطية الانتهاكات ضد الأطفال في اليمن، وثّقها فريق "تحالف رصد"، مثّلت كل حالة وحدة تحليل مستقلة، واشتملت على مجموعة من المواد الإعلامية المتنوعة، من بينها نصوص مكتوبة، وبيانات رسمية، وتقارير، ومقاطع فيديو، ومنشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بهدف تحليل مضامين المواد الإعلامية والكشف عن المعاني الضمنية وتحديد الأنماط والأساليب التي تستخدمها أطراف النزاع في تغطية قضايا انتهاكات الأطفال. نُشرت هذه المواد الإعلامية خلال الفترة من يناير/كانون الثاني 2024 حتى أغسطس/آب 2025، وتعكس أنماطاً متعددة من المعالجة الإعلامية لقضايا انتهاكات الأطفال، بما يتيح فهماً أدق للفروقات في الخطاب الإعلامي بين الجهات المختلفة.

وتوزّعت المواد الإعلامية على أربع فئات رئيسية بحسب الجهة الناشرة على النحو الآتي:

- وسائل إعلام تابعة أو موالية لجماعة أنصار الله (الحوثيين): بلغ عددها (17) مادة إعلامية، توزّعت على: قناة المسيرة، قناة اليمن اليوم (نسخة صنعاء)، موقع أنصار الله، وكالة سبأ (نسخة صنعاء)، موقع 26 سبتمبر (نسخة صنعاء).
- وسائل إعلام موالية للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً: شملت (3) مواد إعلامية نُشرت عبر منصة Yemen Daily (يمن ديلي)، وموقع الساحل نت (المقرّب من القوات المشتركة والمقاومة الوطنية).
- وسائل إعلام تابعة لتيارات حزبية: مادة إعلامية واحدة نُشرت على موقع سهيل نت (موقع إخباري إلكتروني مقرب من حزب التجمع اليمني للإصلاح).
- منصات التواصل الاجتماعي: بلغ عددها (23) محتوىً منشوراً عبر منصتي X (تويتر سابقاً) وفيسبوك، وتشمل حسابات رسمية وغير رسمية تابعة لأطراف النزاع، إضافة إلى ناشطين موالين لهذه الأطراف.

2.2 استمارة الاستبيان الميداني:

صُممت استمارة استبيان ميداني استهدفت (62) مشاركاً من الصحفيين والباحثين والناشطين في مجالات الإعلام وحقوق الإنسان ورصد انتهاكات حقوق الأطفال في اليمن، بهدف قياس مستوى وعيهم وخبرتهم بالتضليل الإعلامي، وطرق توظيفه في تغطية الانتهاكات، وأساليبه المختلفة، وآثاره على الرأي العام. وقد غطت أسئلة الاستبيان محاور رئيسية تتعلق بتقييم أثر التضليل الإعلامي على حقوق الأطفال، وقياس اتجاهات المشاركين وآرائهم حول فاعلية وسائل الإعلام المختلفة، ودور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة التضليل، والاستراتيجيات المقترحة للتصدي له. وتنوعت أسئلة الاستبيان بين أسئلة مغلقة لجمع بيانات كمية قابلة للقياس والمقارنة، وأخرى مفتوحة أتاحت الحصول على رؤى نوعية معمّقة، وهو ما أسهم في بناء فهم أكثر شمولية للظاهرة محل الدراسة.

وتولى فريق تحالف رصد توزيع الاستبيان إلكترونياً بالتعاون مع شبكة الصحفيين والباحثين الحقوقيين المرتبطة به، لضمان سهولة الوصول إلى المشاركين في مختلف المحافظات اليمنية مع مراعاة التنوع الجغرافي والمؤسسي. وقد تم اختيار المشاركين وفق معايير الخبرة المهنية والعمل الحقوقي والإعلامي. شملت العينة مشاركين من محافظات تمثل

أنماطاً مختلفة من واقع النزاع اليمني، وهي: تعز، عدن، صنعاء، الحديدة، المكلا، إب، المحويت، إضافة إلى مشاركين مقيمين خارج اليمن (العراق، مصر، تركيا، النمسا)، بما يعكس تنوّع الخبرات والظروف المرتبطة بالنزاع وتأثيره على قضايا الطفولة.

3. خصائص العينة الميدانية:

شارك في الاستبيان 62 فرداً، شكّل الذكور منهم 69%، مقابل 31% من الإناث، ورغم هيمنة الذكور على العينة، فإن نسبة مشاركة النساء تُعد جيدة مقارنة بواقع تمثيلهن المحدود في مجالات الإعلام والعمل الحقوقي في اليمن، ولا سيما في القضايا المرتبطة بالنزاع. ويعكس هذا الحضور النسائي، رغم محدوديته النسبية، مشاركة فاعلة للنساء في مجالات الطفولة والإعلام وحقوق الإنسان، ما يضفي على النتائج بعداً إنسانياً واجتماعياً أوسع، ويعزز تنوع وجهات النظر داخل الدراسة.

الشكل رقم (1): النوع الاجتماعي

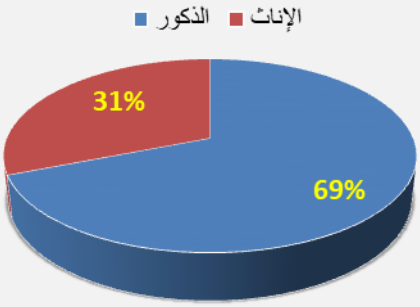

أما من حيث الفئة العمرية، فقد شكل المشاركون بين (30-39 عاماً) النسبة الأكبر من العينة بنسبة 35.5%، مما يعكس أن المشاركين ينتمون إلى فئة عمرية ذات تجربة مهنية قادرة على تحليل الظواهر الإعلامية والحقوقية. كما أن وجود نحو 25.8% تحت سن الثلاثين، يعزز التنوع العمري في العينة، ويسمح بدمج رؤى الأجيال الجديدة الأكثر انخراطاً في الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي.

الشكل رقم (2): الفئة العمرية

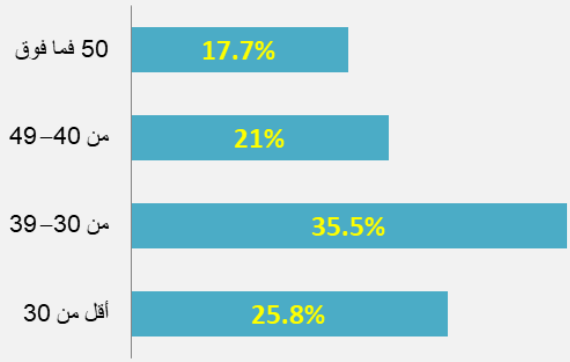

جغرافياً، تركز المشاركون في مدينة تعز بنسبة 55%، تليها عدن بنسبة 21%، وهو ما يعكس نشاطاً إعلامياً وحقوقياً مرتفعاً في هاتين المنطقتين. وقد يرتبط هذا التركّز جزئياً بنزوح عدد من الصحفيين من المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) إلى المناطق التابعة للحكومة المعترف بها دولياً منذ عام 2015، نظراً لتوفر هامش نسبي لحرية العمل الإعلامي، مع تراجع هذا النزوح ابتداءً من عام 2020[2]. في المقابل، يظهر تمثيل محدود لصنعاء بنسبة 6.5%، ما يعكس صعوبات المشاركة من مناطق خاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) ربما نتيجة لمخاوف أمنية. كما شملت العينة مشاركين من خارج اليمن (العراق، مصر، تركيا، النمسا) بنسبة تقارب 11.2%، ما أضاف بعداً مقارناً ورؤى أوسع للدراسة.

الشكل رقم (3): محل الإقامة

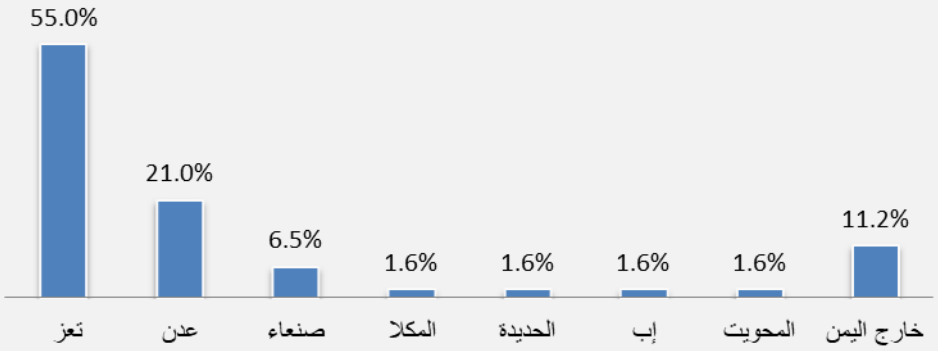

وعلى مستوى التخصص المهني، شكل الصحفيون النسبة الأكبر من العينة بنسبة 50%، يليهم الناشطون الحقوقيون بنسبة 30.6%، ثم الباحثون بنسبة 14.5%، في حين توزعت نسبة 4.8% على مهن أخرى مثل: التثقيف الصحي، والصيدلة. ويمنح هذا التوزيع الدراسة طابعاً مهنياً واضحاً، إذ تجمع العينة بين الخبرة الإعلامية العملية والرؤية الحقوقية التحليلية.

الشكل رقم (4): التخصص المهني

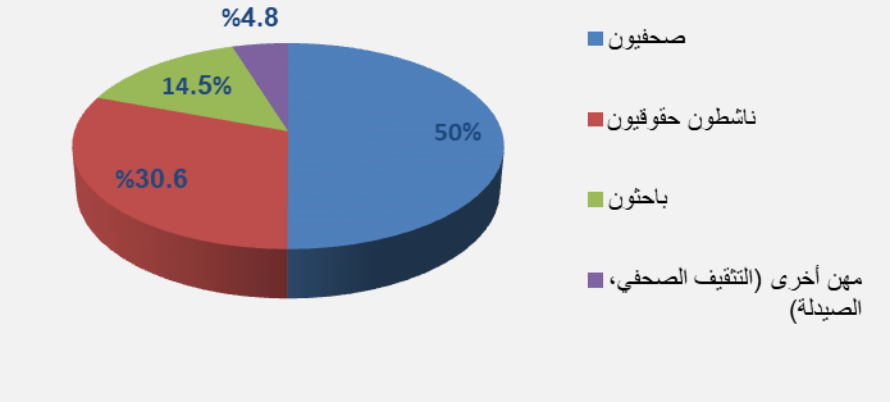

[2] أشرف الريفي، سكرتير لجنة الحريات في نقابة الصحفيين اليمنيين، معلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، 2، يناير، 2026،

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، يمتلك غالبيـة المشـاركين خـبرة واسـعة في مجـالاتهم، ممـا يعـزز مصـداقية الاستجابات ويشير إلى نضج معرفي في التعامـل مـع قضـايا الإعـلام وحقـوق الإنسـان. فقـد بلغـت نسـبة المشـاركين الـذين تزيـد خـبرتهم عـن عشر سـنوات 32%، يليهم من لديهم خبرة بين 6-10 سنوات بنسبة 29%، ثم فئة 3-5 سـنوات بنسـبة 24%، وأخـيراً المشاركون الذين لديهم خبرة أقل من ثلاث سنوات بنسبة 15%.

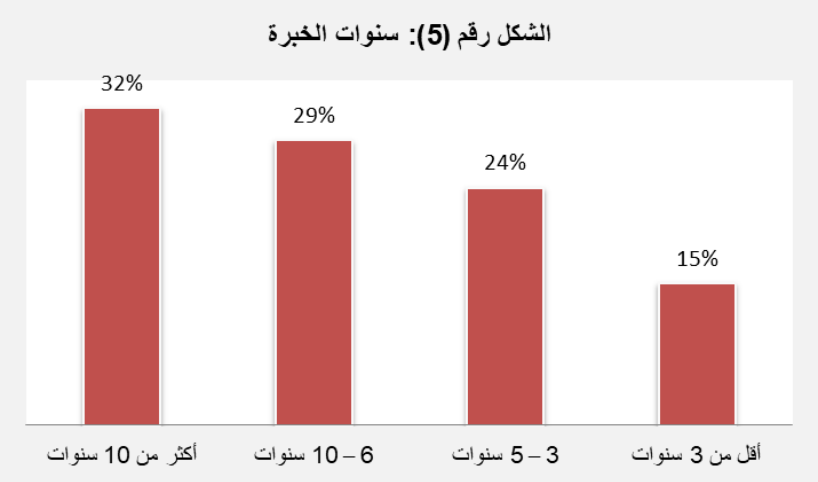

أما من حيث جهة العمل، فقد تساوت نسبة العاملين في وسائل إعلام مستقلة أو خاصة مع العاملين في منظمات المجتمع المدني، حيث بلغت 40% لكل منهما، في حين بلغ تمثيل الإعلام الحكومي 5% فقط، وتوزعت النسبة المتبقية (15%) على جهات أخرى مثل: مراكز الأبحاث، قطاع التعليم، منصات التدقيق، والقطاع الصحي. ويشير هذا التوزيع إلى ميل واضح نحو التيارات المستقلة والحقوقية بما يعكس ارتفاع مستوى الانخراط في قضايا الطفولة والانتهاكات.

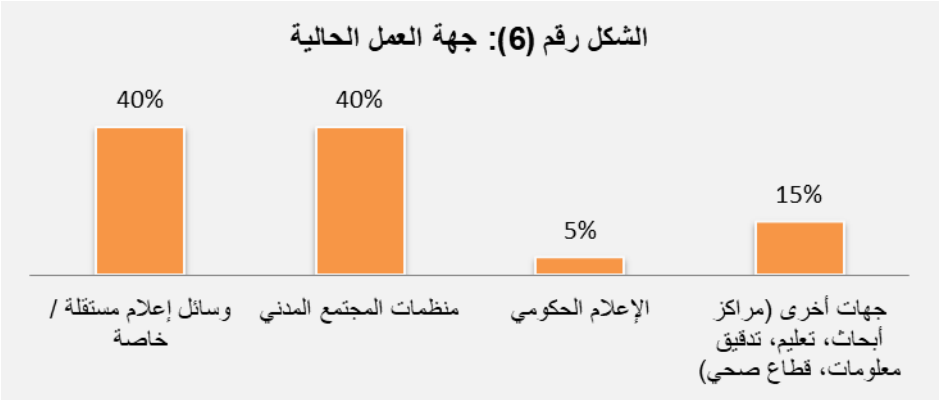

4. أدوات تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على برنامج Microsoft Excel لتحليل بيانات الاستبيان، حيث جرى استخراج عدد من المؤشرات الإحصائية الأساسية وإجراء التحليل الكمي. كما أُستخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لتحليل إجابات

المشاركين عن الأسئلة المفتوحة، بهدف استكشاف وتفسير المواقف والتصورات المعمقة حول قضية التضليل الإعلامي. إضافة إلى ذلك، تم اعتماد تحليل المحتوى النوعي (Qualitative Content Analysis) لفحص وتحليل المواد الإعلامية، بما يتيح الربط بين نتائج التحليلين الكمي والنوعي، والوصول إلى فهم أكثر شمولاً للظاهرة محل الدراسة.

الفصل الثاني: التضليل الإعلامي وانتهاكات الأطفال في النزاعات المسلحة

تُسهم النزاعات المسلحة في خلق بيئات شديدة الهشاشة تفقد الأطفال أهم مقومات الحماية، وتجعلهم عرضة لانتهاكات خطيرة تمس حقهم في الحياة والأمن والنمو. ويؤدي انهيار مؤسسات الدولة وضعف منظومات الحماية، وغياب الرقابة والمساءلة إلى تفاقم هذه المخاطر، مما يجعل الأطفال الفئة الأكثر تضرراً في سياقات العنف والصراع المسلّح.

أولا: انتهاكات الأطفال في النزاعات المسلّحة:

أشار تقرير للأمين العام للأمم المتحدة إلى أن العام الماضي، 2024، كان الأكثر دماراً على الأطفال في العالم منذ نحو عقدين، حيث سجّلت الانتهاكات الجسيمة زيادة تقارب 25% مقارنة بعام 2023. وبحسب التقرير، فإن الأرقام المعلنة لا تعكس سوى جزء ضئيل من الواقع، نظراً لصعوبة وصول فرق الرصد إلى العديد من المناطق المتأثرة بالنزاعات، ما يعني أن حجم الانتهاكات الفعلي قد يكون أعلى بكثير[3].

وفي اليمن، وثّق "تحالف رصد" خلال الفترة من 2023 حتى أغسطس 2025، 845 انتهاكاً جسيماً ضد الأطفال، كان التجنيد الأكثر شيوعاً، مع تسجيل 636 حالة، تلاه 47 حالة اعتقال تعسفي، و64 حالة إصابة، و33 حالة قتل، و13 حالة عنف جنسي، و48 هجوماً على المدارس، وخمس حالات حرمان من المساعدات.

وتشير المعطيات إلى أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) تتحمل الجزء الأكبر من هذه الانتهاكات، إذ سجلت 763 حالة، في حين سجلت الحكومة المعترف بها دولياً والقوات التابعة لها 61 حالة، مع 16 حالة أخرى مرتبطة بالانفلات الأمني أو بمسؤولية مشتركة.

كما وثّق التحالف نحو 7,490 حالة تجنيد أطفال في اليمن خلال الفترة من 2015 حتى 2025، ما يعكس اتساع هذه الممارسة على مدى السنوات الماضية.

[3] Human Rights Watch, "Violations Soar Against Children in Armed Conflict," June 20, 2025, accessed December 15, 2025, https://www.hrw.org/news/2025/06/20/violations-soar-against-children-in-armed-conflict.

وفي ظل هذا المشهد المأزوم، تبرز أهمية العودة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية بوصفها الإطار القانوني والأخلاقي لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وضمان حقهم في الحياة والأمان والحماية من جميع أشكال العنف والاستغلال. فقد أرست اتفاقية حقوق الطفل (1989) هذا الأساس من خلال إلزام الدول باتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات، ومنع تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة أو مشاركتهم المباشرة في الأعمال العدائية.

كما جاء البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2000) ليعزّز هذه الحماية من خلال توسيع نطاق الالتزامات ليشمل الجماعات المسلحة من غير الدول، إذ يفرض عليها الالتزام بالحد الأدنى لسن التجنيد أو الاستخدام في الأعمال الحربية وهو 18 عاماً. ويكتمل هذا الإطار بحزمة قواعد القانون الدولي الإنساني التي تحظر استهداف الأطفال أو استخدامهم في العمليات القتالية.

وهو ما أكده البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف لعام 1977، ويضع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998) أسساً واضحة للمساءلة الدولية، إذ يصنّف تجنيد الأطفال دون 15 عاماً جريمة حرب، ويشمل ذلك جرائم أخرى مثل القتل والتعذيب والاغتصاب والتهجير القسري، والتي قد تعدّ جرائم ضد الإنسانية عندما تُرتكب بشكل واسع ومنهجي.

ورغم مصادقة اليمن على اتفاقية حقوق الطفل عام 1991، وانضمامه إلى عدد من المواثيق الدولية ذات الصلة، فإن تنفيذ هذه الالتزامات ظل محدوداً، لا سيما منذ اندلاع النزاع في 2014 الذي أضعف الحماية القانونية للأطفال بشكل كبير[4].

أ. الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة

على الرغم من اعتماد المجتمع الدولي منظومة واسعة من المواثيق والاتفاقيات لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، يكشف الواقع الميداني أنهم ما يزالون من أكثر الفئات تعرضاً لأقسى أشكال الانتهاكات. وقد أقرّ المجتمع الدولي ستة أنواع رئيسية من الانتهاكات الجسيمة[5] تعد الأخطر على حياة الأطفال وسلامتهم، وتشكّل الأساس القانوني لعمليات الرصد والمساءلة الدولية، وتشمل: قتل الأطفال وتشويههم، تجنيدهم أو استغلالهم في العمليات العسكرية، الهجمات على المدارس والمستشفيات، العنف الجنسي، الاختطاف، الحرمان من المساعدات الإنسانية.

[4] Yemeni Coalition to Monitor Human Rights Violations (YCMHRV), "Yemen's Children Between War and Delayed Justice," October 15, 2025, accessed December 15, 2025, https://ycmhrv.org/activities/news/yemens-children-between/.

[5] Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, "الانتهاكات الجسيمة الستة United Nations, accessed December 15, 2025, https://childrenandarmedconflict.un.org/ar/six-grave-violations/.

وتزداد خطورة هذه الانتهاكات عندما تقترن ببيئة إعلامية مشحونة بالدعاية والمعلومات المضللة، إذ تُستغل وسائل الإعلام في تزييف الوقائع أو إنكار الجرائم أو إعادة تأطيرها بطريقة تخدم الأطراف المتصارعة. ولا يقف الأمر عند حدود طمس الحقائق، بل يمتد ليشمل تشويه صورة الضحايا وتقويض مصداقية الشهادات والوثائق الحقوقية، ما يعقّد عمليات الرصد والتحقيق ويُضعف فرص المساءلة. وبذلك يغدو التضليل الإعلامي عاملاً مضاعفاً للانتهاكات الواقعة على الأطفال، وعائقاً إضافياً يحول دون الوصول إلى الحقيقة والعدالة، ويُسهم في تكريس ثقافة الإفلات من العقاب.

ب. التضليل الإعلامي كأداة لاستدامة الانتهاكات الجسيمة

يتقاطع العنف الموجه ضد الأطفال في النزاعات المسلحة بشكل وثيق مع البيئة الإعلامية، إذ لا يقتصر أثر هذه الانتهاكات على الضرر الجسدي المباشر، لكنه يمتد إلى كيفية تصوير الحدث إعلامياً، فعندما يعاد تقديم الطفل الضحية في الإعلام بوصفه طرفاً مقاتلاً أو هدفاً مشروعاً، يصبح التضليل امتداداً للانتهاك ذاته وأداة لإخفاء الجريمة وتغيير مسار المساءلة.

ووفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تُصنّف الأفعال الواردة في المادة (7) [6] "جرائم ضد الإنسانية" إذا ارتُكبت في سياق "هجوم واسع النطاق أو منهجي" موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم. وفي هذا الإطار، يمكن أن يندرج توظيف التضليل الإعلامي ضمن جريمة "الاضطهاد" متى استُخدم بصورة متعمدة ومنهجية لاستهداف جماعات مدنية محددة، وحرمانها من حقوقها الأساسية بسبب هويتها السياسية أو الاجتماعية أو غيرها من الأسباب المحظورة دولياً، وذلك بالاقتران مع أفعال أخرى تدخل ضمن اختصاص المحكمة.

وفي سياق النزاعات المسلحة، يمكن أن يُشكّل توظيف التضليل الإعلامي جريمةَ حرب إذا استُخدم كوسيلة لتبرير أو تسهيل ارتكاب أفعال محظورة بموجب نظام روما الأساسي، ولا سيما توجيه الهجمات ضد السكان المدنيين، أو عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، أو تعريض المدنيين لأخطار مباشرة بما يخالف قواعد القانون الدولي الإنساني[7].

وتُظهر نتائج الدراسة الميدانية أن 80% من المشاركين يرون أن التضليل الإعلامي يؤثر "بدرجة كبيرة جداً" في كشف الحقيقة وتوثيق الانتهاكات ضد الأطفال في اليمن، وهو ما يعكس إدراكاً واسعاً لدوره في إرباك مسار العدالة وإخفاء الجرائم، وذلك من خلال تشويه الروايات، وإخفاء هوية الجناة، وترويج سرديات متناقضة تقلل من مصداقية الأدلة،

[6] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, *Rome Statute of the International Criminal Court*, accessed December 14, 2025, https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court.

[7] Katz, Eian, *"Liar's War: Protecting Civilians from Disinformation during Armed Conflict," International Review of the Red Cross*, no. 914 (December 2021): 67–80, https://international-review.icrc.org/articles/protecting-civilians-from-disinformation-during-armed-conflict-914

مما يعقّد توثيق الانتهاكات ويعيق تحقيق العدالة. كما يُضعف التضليل الإعلامي جهود الجهات الحقوقية، ويرهب أسر الضحايا، ويثنيهم عن الإبلاغ والمتابعة القانونية، الأمر الذي يعزز الإفلات من العقاب ويقوّض المساءلة.

ثانياً: التضليل الإعلامي والعدالة الانتقالية

يشكّل الحق في معرفة الحقيقة أحد ركائز العدالة الانتقالية في الدول الخارجة من نزاعات، إذ يضمن للضحايا وللمجتمع الوصول إلى معلومات دقيقة وكاملة عن ظروف الانتهاكات، وهوية الجناة، ونتائج التحقيقات. ويشكل هذا الحق أساسا لتحقيق المساءلة، ومنع الإفلات من العقاب، واستعادة كرامة الضحايا، وضمان عدم تكرار الانتهاكات[8].

غير أن التضليل الإعلامي يمثل تهديداً مباشراً لهذا الحق، من خلال طمس الحقائق، والتشكيك في الشهود والضحايا، وإضعاف مصداقية التوثيق خصوصاً مع انتشار التلاعب بالصور والفيديوهات، ما يجعل شهادات الضحايا عرضة للتشكيك ويعرقل مسار العدالة الانتقالية[9].

ولا يقتصر تأثير التضليل على الأفراد، بل يمتد إلى المؤسسات، إذ يسهم في نزع المصداقية عن مؤسسات العدالة الانتقالية مثل لجان تقصّي الحقائق أو المحاكم الخاصة، من خلال نشر الشائعات أو الاتهامات الموجهة ضدها بأنها منحازة أو خاضعة لضغوط سياسية. كما يعيد إنتاج الانقسامات الاجتماعية والسياسية التي تسعى العدالة الانتقالية إلى معالجتها، الأمر الذي يُضعف ثقة الجمهور بالعملية برمتها ويقلّل من شرعية مخرجاتها. وفي المحصلة، يخلق التضليل الإعلامي بيئة من عدم الثقة تضعف مشاركة الضحايا في آليات العدالة، وتقوّض مصداقية مؤسسات التحقيق، فضلاً عن تشويه الذاكرة الجماعية للمجتمع، وإعاقة بناء سرد تاريخي موضوعي قائم على الحقائق10.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي للتضليل الإعلامي

أصبح التضليل الإعلامي إحدى السمات البارزة في تغطية النزاع اليمني، إذ رافقت الحرب الميدانية حرب موازية في الفضاء الإعلامي، أعادت تشكيل المشهد الإعلامي بما يخدم مصالح أطراف الصراع.

---

[8] International Center for Transitional Justice (ICTJ), *Truth Seeking: Elements of Creating an Effective Truth Commission*, ICTJ, 7, https://www.ictj.org/publication/truth-seeking-elements-creating-effective-truth-commission March 18, 2013,

[9] Special Rapporteur on the Promotion and Protection of the Right to Freedom of Opinion and Expression (Irene Khan), Disinformation and Freedom of Opinion and Expression during Armed Conflicts", U.N. General Assembly, A/77/288, " , 2025, https://digitallibrary.un.org/record/3987899?v=pdf.14 December August 12, 2022, accessed

[10] Yemeni Archive, "A War of Narratives: How Mis- and Disinformation Endangers Lives, Distorts Memory, and Delays Justice , 2025, https://yemeniarchive.org/en/blog/a-war-of-narratives-how-mis-and-14 in Yemen," August 5, 2025, accessed December disinformation-endangers-lives-distorts-memory-and-delays-justice-in-yemen/.

أ. بيئة الإعلام اليمني في سياق النزاع

تحوّل الإعلام، التقليدي والرقمي على حد سواء، من وسيط ناقل للمعلومات إلى فاعل رئيسي في إدارة الصراع وتوجيه الرأي العام وصناعة السرديات التي تخدم الأهداف السياسية والعسكرية لكل طرف.

وفي هذا السياق، شهدت الخارطة الإعلامية في اليمن انقساماً حاداً تبعاً للولاءات والانتماءات السياسية والعسكرية، فظهرت منظومات إعلامية موالية للحكومة المعترف بها دولياً، وأخرى تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، إضافة إلى إعلام مرتبط بالمجلس الانتقالي الجنوبي، فضلًا عن وسائل إعلام حزبية مرتبطة بحزب الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام. وأسهم هذا الانقسام في نشوء بيئة إعلامية شديدة الاستقطاب، يعاد فيها إنتاج المعلومات وتفسير الوقائع وفقاً لمقتضيات الصراع ومصالح القوى المسيطرة على الأرض[11].

وتتوافق نتائج الدراسة الميدانية مع هذا الواقع، إذ أفاد نحو 63% من المشاركين بأن جميع أطراف النزاع تمارس التضليل الإعلامي "بدرجة كبيرة جداً" عند تناول قضايا الطفولة. بما يعكس إجماعاً مهنياً على أن التضليل الإعلامي تحوّل إلى أداة استراتيجية تُستخدم بشكل منظم ضمن الخطاب الإعلامي لأطراف النزاع. كما كشفت نتائج الدراسة التحليلية عن تمايز أساليب التضليل بين الجهات الفاعلة، فجماعة أنصار الله (الحوثيين) تتبع أنماطاً متعددة، أبرزها تشويه صورة الضحايا باعتبارهم جناة، أو مصدر تهديد أمني، إلى جانب التعتيم والصمت الإعلامي وإعادة صياغة الانتهاك لإخفاء أسبابه الحقيقية. وفي المقابل، تسهم الصفحات والحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي في إنتاج روايات موازية للتشكيك في الحوادث وتقلل من أهميتها، في حين يعتمد إعلام الحكومة المعترف بها دولياً بشكل أساسي على تبادل الاتهام مع الأطراف الأخرى، بما يزيد من ضبابية المشهد الإعلامي ويضعف قدرة المجتمع على تمييز الحقائق.

ب. مفهوم التضليل الإعلامي

يُعرّف التضليل الإعلامي بأنه إنتاج أو نشر معلومات زائفة أو محرّفة بشكل متعمد ومخطط، مع إدراك الجهة الفاعلة لعدم صحتها، لكنها تقدمها للرأي العام على أنها حقائق بهدف التأثير على المواقف أو المعتقدات أو السلوك العام.

ويُوظف التضليل الإعلامي على نطاق واسع خلال الحروب والصراعات لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية محددة، من خلال تشويه الواقع أو إعادة تأطيره بطريقة تغيّر إدراك الجمهور للأحداث والحقائق، بما يخدم مصالح

[11] Abdullah Qaid, "Funding Journalism in Yemen," *Media and Journalism Research Center*, August 20, 2024, accessed 14 December, 2025, https://journalismresearch.org/2024/08/funding-journalism-in-yemen/

الأطراف المتصارعة ويعزز رواياتها الدعائية[12]. ويُمارس هذا النمط من التلاعب المنظم والممنهج بالمعلومات عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية[13]، إلا أن تطور الوسائط الرقمية جعل منصات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك، تويتر، يوتيوب، البيئة الخصبة لانتشار التضليل. ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها اعتماد هذه المنصات على خوارزميات تفضّل المحتوى المثير للعواطف والانفعالات، وضعف آليات التحقق من المعلومات، إضافة إلى سهولة إنشاء حسابات وهمية أو شبكات "بوتات" لإعادة نشر المحتوى المضلل على نطاق واسع[14].

غير أن التضليل الإعلامي لا يقتصر بالضرورة على نشر محتوى زائف بالكامل، لكنه قد يشمل مزيجاً من المعلومات المفبركة المدمجة مع حقائق، أو إعادة تأطير الأحداث وتغيير سياقاتها من خلال روايات دعائية متضاربة تخدم أجندات أطراف النزاع. وقد يأخذ هذا المحتوى أشكالاً متعددة مثل: الحسابات الآلية، الفيديوهات المُعدلة، الميمات البصرية، أو الحملات الدعائية المنسقة عبر الانترنت[15].

وثمة ثلاث عناصر رئيسية يتأسس عليها التضليل الإعلامي وهي:

- التعمد أو القصدية في نشر المعلومة.
- تحريف الحقائق أو إعادة تأطيرها لتغيير الإدراك العام للمتلقي.
- الهدف التأثيري الذي يخدم مصالح سياسية أو عسكرية أو أيديولوجية.

وغالباً ما يحدث خلط بين التضليل الإعلامي (Disinformation) وبعض المفاهيم القريبة منه، مثل المعلومات الخاطئة (Misinformation)، إلا أن الفرق الجوهري يكمن في عنصر القصد والنية المسبقة لخداع الجمهور وتوجيه إدراكه بوعي وتخطيط مسبق، في حين أن المعلومات الخاطئة هي انتشار عرضي لمعلومات غير دقيقة نتيجة ضعف التحقق من المصادر أو الجهل بها، دون وجود نية متعمدة للتضليل.

أما الدعاية (Propaganda) والتي تعني تواصل منظم وموجّه سياسياً يهدف للتأثير في المواقف والمعتقدات وتعبئة الجمهور، فهو فعل متعمّد ومنهجي بغرض كسب التأييد أو تبرير مواقف سياسية أو عسكرية، وفي سياق النزاعات

[12] Philip N. Howard, Lisa-Maria Neudert, Nayana Prakash, and Steven Vosloo, Digital Misinformation / Disinformation and Children, UNICEF Office of Global Insight and Policy, August 2021, accessed December 14, 2025, 2-3 https://www.unicef.org/innocenti/reports/digital-misinformation-disinformation-and-children

[13] UNESCO, "Journalism, 'Fake News' & Disinformation," UNESCO, accessed December 14, 2025, via Web Archive, https://webarchive.unesco.org/web/20230926213448/https:/en.unesco.org/fightfakenews.

[14] Ibid., 15.

[15] European Commission, "A Multi-Dimensional Approach to Disinformation: Report of the Independent High Level Group on Fake News and Online Disinformation", Publications Office of the European Union, 2018, accessed December 14, 2025, 10-11, https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/6ef4df8b-4cea-11e8-be1d-01aa75ed71a1.

المسلحة، غالباً ما يعد التضليل جزءاً من آلة الدعاية التي تستخدمها الأطراف المختلفة لتبرير ممارساتها أو لتقويض مصداقية خصومها[16].

ورغم التمايز النظري بين هذه المفاهيم، فإنها تتداخل عملياً في بيئات النزاع، إذ غالبا ما يُقدَم التضليل ضمن أطر دعائية منظّمة، ثم يعاد تداوله لاحقاً كمعلومات مغلوطة من قبل الجمهور أو الإعلاميين دون تحقق.

وقد أفرز هذا التشابك ما يُعرف بـ "اضطراب المعلومات" (Information Disorder)، وهو مصطلح يصف البيئة التي تختلط فيها الحقائق بالأكاذيب، والمعلومات الدقيقة بالمحرفة، مما يصعّب من عمل آليات تقصي الحقائق وتوثيق الانتهاكات، ويضعف ثقة الجمهور بالإعلام والمؤسسات[17].

كما تُمارَس أنشطة التضليل الإعلامي من قبل جهات حكومية أو فاعلين غير حكوميين، ولها آثار مباشرة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل الحق في الوصول إلى المعلومات، وحرية الرأي والتعبير، وحق الجمهور في معرفة الحقيقة. ويمكن أن تقوّض هذه الممارسات جهود المساءلة والمناصرة، وتؤجج التوترات الاجتماعية والسياسية، لا سيما في أوقات الأزمات والنزاعات المسلّحة[18].

ج. أسباب انتشار التضليل الإعلامي:

أظهرت نتائج الاستبيان أن المشاركين حدّدوا عدة أسباب رئيسية وراء انتشار التضليل الإعلامي في تغطية قضايا الطفولة في اليمن. جاء في مقدمة الأسباب ضعف استقلالية الإعلام، حيث أشار نحو 69% من المشاركين إلى

الشكل رقم (7): أسباب انتشار التضليل الإعلامي

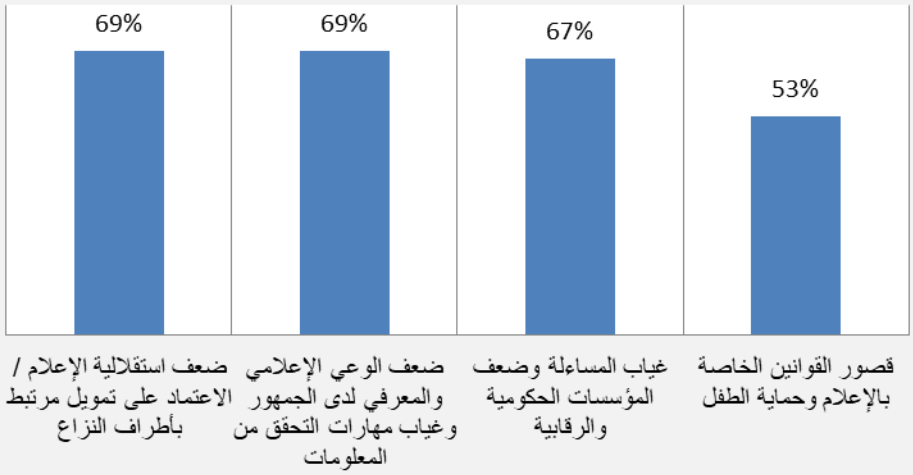

[16] C. W. Anderson, "Propaganda, Misinformation, and Histories of Media Techniques," Harvard Kennedy School Misinformation Review" 2, no. 2 (April 15, 2021), https://misinforeview.hks.harvard.edu/article/propaganda-misinformation-and-histories-of-media-techniques/.

[17] Claire Wardle and Hossein Derakhshan, "Information Disorder: Toward an Interdisciplinary Framework for Research and Policy Making", Council of Europe, October 2017, accessed December 5, 2025, https://edoc.coe.int/en/media/7495-information-disorder-toward-an-interdisciplinary-framework-for-research-and-policy-making.html.

[18] Khan, "Disinformation and Freedom of Opinion and Expression during Armed Conflicts", 4–5.

أن اعتماد وسائل الإعلام على التمويل المرتبط بأطراف النزاع يجعلها عرضة للتأثير السياسي ويحد من قدرتها على تقديم تغطية موضوعية.

يليه، وبالنسبة ذاتها، ضعف الوعي الإعلامي والمعرفي لدى الجمهور، حيث رأى المشاركون أن غياب مهارات التحقق من المعلومات يسهم بشكل كبير في انتشار التضليل، ويجعل المجتمع أكثر قابلية لتلقي المحتوى المضلل دون تمحيص.

كما أشار 67% من المشاركين إلى أن غياب المساءلة وضعف المؤسسات الحكومية والرقابية يمثلان خللاً هيكلياً وتنظيمياً يسهم في تفاقم الظاهرة.

إلى جانب ذلك، اعتبر 53% من المشاركين أن قصور القوانين الخاصة بالإعلام وحماية الطفل يعد سبباً إضافياً لانتشار التضليل الإعلامي، إذ وصفوا التشريعات الحالية بأنها إما غير كافية أو ضعيفة التنفيذ، مما يترك فجوة تُستغل لإنتاج وترويج المحتوى المضلل دون رادع فعلي.

وتشير هذه النتائج إلى أن انتشار التضليل الإعلامي يمثل نتاجاً لتداخل عوامل مؤسسية واجتماعية وقانونية، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز استقلالية الإعلام، وتقوية المؤسسات الرقابية، بالإضافة إلى تطوير المهارات الإعلامية والمعلوماتية لدى الجمهور لضمان قدرته على التمييز بين الحقائق والمحتوى المضلّل.

الفصل الثالث: أنماط وأهداف التضليل الإعلامي في تغطية قضايا الطفولة في اليمن

تكشف الأنماط التي رصدتها نتائج الدراسة عن منظومة متكاملة من التضليل تُستخدم لإخفاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وإعادة تقديمها في إطار يخدم الرواية الرسمية، مستندة إلى بيئة هشّة تسمح للدعاية بالانتشار وتمنح الفاعلين قدرة أكبر على التحكم بالسرديات العامة.

أولاً: أنمـــاط وآليـــات التضـــليل الإعلامي في تغطية قضايا الطفولة

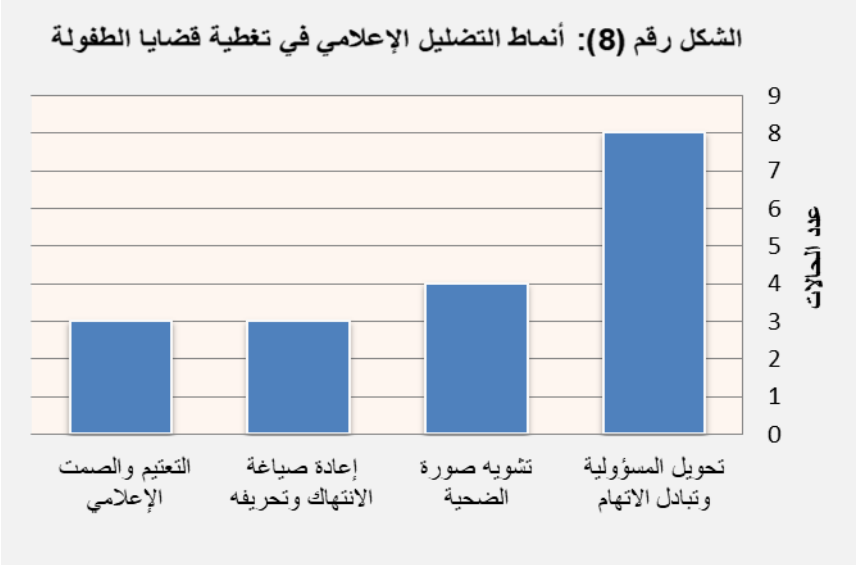

كشفت نتائج الدراسة عن وجود خطاب تضليلي مكثّف ومنهجي يعيد تشكيل الوقائع المتعلقة بانتهاكات الأطفال بطرق تُخفي المسؤولية الحقيقية وتُعيد إنتاج السرديات السياسية والعسكرية لأطراف النزاع. وأظهر تحليل المواد الإعلامية التي تناولت تغطية الحالات الثماني عشرة أن التضليل الإعلامي يتخذ أربعة أنماط رئيسية، كما يأتي:

1. تحويل المسؤولية وتبادل الاتهام

يعد هذا النمط الأكثر شيوعاً، حيث تلجأ وسائل الإعلام المرتبطة بأطراف الصراع إلى إعادة تأطير الحوادث ونفي مسؤوليتها المباشرة عن الانتهاكات، وإلصاقها بالطرف الآخر بصرف النظر عن الدلائل الميدانية. يتضح ذلك في الاستخدام المكثف للمصطلحات التي تعيد توجيه المسؤولية مثل: "مخلّفات العدوان"، "رصاص قناصة ميليشيا تحالف العدوان" في وسائل الإعلام التابعة أو الموالية لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، في مقابل "مخلّفات الحرب الحوثية"، " مخلفات ميليشيا الحوثي" في وسائل الإعلام الموالية أو التابعة للحكومة المعترف بها دولياً.

وسُجل هذا النمط في ثماني حالات، وبرز بشكل خاص في تغطية حوادث انفجار الألغام والذخائر غير المنفجرة، مثل: قتل طفلتين بلغم في البيضاء[19]، وقتل طفل بانفجار مقذوف في رازح[20]، وإصابة 34 طفلاً نتيجة انفجار داخل مدرسة في صنعاء[21]. وكذلك واقعة إصابة طفل برصاص قناص في تعز[22] ففي هذه الوقائع، أعادت وسائل الإعلام المتنازعة تأطير الانتهاكات باعتبارها "من مخلفات العدوان" و "نتائج "للعدوان السعودي"، أو "ألغام حوثية"، في محاولة لإعفاء الجهات المحلية من المسؤولية.

وقد أكد 64% من المشاركين في الدراسة الميدانية أن تحويل المسؤولية نحو الطرف الآخر، يعد أحد أكثر أساليب التضليل انتشاراً. إذ يؤدي هذا التحوير إلى خلق التباس لدى الجمهور، ويعيق تحديد الفاعل الحقيقي نتيجة تعدد الروايات، ويحوّل الانتهاك من واقعة قابلة للتوثيق والمحاسبة إلى حدث ضبابي تطمس فيه الحقيقة داخل خطاب دعائي مكثف.

2. تشويه صورة الضحية وحماية الجاني

كشف تحليل الحالات الثماني عشرة عن حضور واضح لهذا النمط من التضليل الإعلامي وتحديداً في خطاب وسائل الإعلام والحسابات الرقمية التابعة أو الموالية لجماعة أنصار الله (الحوثيين). يقوم هذا الأسلوب على إعادة تقديم الطفل الضحية باعتباره تهديداً أمنياً أو جزءاً من "شبكة معادية"، وهو ما يؤدي إلى خلق قبول اجتماعي لاستخدام العنف ضده ويضعف التعاطف والمطالبة بالمساءلة.

وقد سُجل هذا النمط في أربع حالات، وتتضح ممارسته في عدد من الوقائع منها احتجاز الطفل أمجد[23]، على خلفية احتفاله بذكرى 26 سبتمبر، حيث صوّر الاحتجاز باعتباره " منعاً لانتشار الفوضى" ووجهت اتهامات للمعتقلين معه

[19] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), "A Stolen Future in Al-Baidha: Houthi Landmine Kills Two Girls and Lies Deepen Their Families' Grief," May 15, 2025, accessed December 13, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/a-stolen-future-in-al-baidha-houthi-landmine-kills-two-girls-and-lies-deepen-their-families-grief.

[20] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), "The Razih Child Whose Name and Suffering Were Distorted by the Houthis' Landmine," March 5, 2024, accessed December 11, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/the-razih.

[21] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), "Houthi Disinformation Seeks to Evade Responsibility for an Explosion that Injured 34 Children at a School Turned into a Military Camp," August 25, 2024, accessed December 11, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/houthi-disinformation/.

[22] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), "A Lion in Lamb's Clothing: How Houthi Media Amplifies False Narratives and Obscures Violations," October 9, 2024, accessed December 11, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/lion-in-lambs-clothing.

[23] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), "Detention of the Child Amjad: How the Houthis Use Media Misinformation to Justify Their Systematic Repression," September 19, 2024, accessed December 13, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/amjad-17357.

بأنهم "عملاء الخارج" و "خلايا نائمة". ويتكرر النمط ذاته في تغطية اعتقال أطفال أسرة حنتوس[24] الذين وُصفوا بأنهم "ينتمون إلى خلية إرهابية".

كما تعتمد هذه الصياغات على إعادة تعريف الانتهاك بوصفه " إجراءً مشروعاً لاستعادة الأمن والنظام". ففي حادثة اقتحام منزل آل بطحان[25]، جرى تصوير الاقتحام والتعدي على الأطفال على أنه "عملية لحفظ الأمن"، موظفاً "الإطار الأمني" ، لتبرير الانتهاكات، عبر تقديمها على أنها عمليات مشروعة أو إجراءات لمكافحة الإرهاب، ما يخفي طبيعتها الحقيقية، ويحوّل الضحايا إلى طرف مدان ومصدر تهديد، ويجعل ممارسة العنف ضدهم أمراً مقبولاً ومبرراً.

وأشار نحو 48% من المشاركين في الدراسة الميدانية أن استغلال صورة الأطفال كرموز سياسية وأمنية يعد ممارسة واسعة الانتشار، وتشير هذه النتائج إلى أن تشويه صورة الضحية لا يقتصر على التأثير في اتجاهات الرأي العام، بل يسهم أيضاً في تقويض الحماية القانونية للأطفال من خلال تجريدهم من صفة الضحية ودمجهم في خطاب أمني يُشرعن الانتهاكات ويعيد تعريفها خارج إطار حقوق الطفل. كما يؤدي إلى تقليل التعاطف مع الضحايا ومضاعفة الصدمة النفسية للضحايا وأسرهم بسبب إنكار الحقيقة وتشويه السمعة.

3. إعادة صياغة الانتهاك وتحريفه

يظهر هذا النمط في إعادة تقديم الانتهاك بصورة محرّفة تخفي أسبابه الحقيقية. وقد بدا أكثر شيوعاً في وسائل الإعلام والحسابات الرقمية التابعة أو الموالية لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، وسجل في ثلاث حالات رئيسية، أبرزها: قضية قتل الطفل المجنّد رداد على يد المشرف المسؤول عنه[26]، حيث أعادت وسائل الإعلام التابعة للحوثيين تقديم الحادثة بوصفه الضحية على أنه "شهيد المسيرة القرآنية"، مستندة إلى الإطار البطولي-الديني الذي يحوّل الأطفال إلى "مجاهدين صغار" أو تبرير تجنيدهم تحت شعارات وطنية ودينية، وهو إطار تعبوي يخفي حقيقة تجنيد طفل دون السن القانونية وقتله.

---

[24] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), “Children of the Hantous Family: Victims of Abduction and Deception,” July 1, 2025, accessed December 11, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/hantous-children.

[25] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), “Children of the Aal Baṯẖān Family in Al-Jouf: Victims of Houthi Violence and Defamation,” July 28, 2025, accessed December 13, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/children-of-the-aal-bathān-family-in-al-jouf-victims-of-houthi-violence-and-defamation.

[26] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), “A Stolen Childhood: How the Houthis Turned Raddad from a Student into a ‘False Martyr’,” February 2025, accessed December 11, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/a-stolen-childhood.

وتكرر الأسلوب ذاته في تغطية المراكز الصيفية في المدارس الحكومية بمناطق سيطرة الحوثيين[27]، والتي شملت تدريبات عسكرية ومحاضرات تعبئة أيديولوجية للأطفال، في حين عُرضت إعلامياً بوصفها "أنشطة تعليمية وترفيهية" ضمن إطار تنموي وتربوي يخفي الطابع العسكري والتعبوي لتلك الأنشطة.

ويسهم هذا النوع من التحريف في إخفاء الانتهاكات وتخفيف وطأتها أمام الجمهور، إذ يُعاد تقديم ممارسات خطيرة، مثل تجنيد الأطفال أو إخضاعهم للتعبئة، بصورة إيجابية أو مبسطة لا تعكس حقيقتها، مما يطمس طبيعة الاستغلال ويحول دون مساءلة الفاعلين.

وفي بعض الحالات، تُستخدم عدة تقنيات تضليلية بالتوازي، كما في واقعة قتل الطفل المجند بدر[28] بانفجار مقذوف في صعدة، حيث تم تحويل الضحية إلى جاني عبر ترويج أنه "كان يلهو بسلاح دون وعي" وتسبب بإصابة زميله، وأُعيد في مناسبة أخرى توصيف الحادثة على أنها "حادث عرضي وزلة"، وترافق مع استخدام وثائق قديمة وصور خارج سياق الواقعة لتبرير الانتهاك، وتعزيز السردية الإعلامية، وتخفيف المسؤولية القانونية للفاعل. وقد أشار نحو 60% من المشاركين في الدراسة الميدانية إلى أن التلاعب البصري، باستخدام صور قديمة أو مقتطعة من سياقات مختلفة لتدعيم الانتهاكات، يُعد ممارسة متكررة وواسعة الانتشار في كل أشكال وأنماط التضليل الإعلامي.

4. التعتيم والصمت الإعلامي

يتمثل هذا النمط من التضليل الإعلامي في غياب المعلومات، حيث لا تصدر الوسائل الإعلامية أي تصريح أو تعليق، ولا تقدم تفسيراً للانتهاك. تكمن خطورته في أنه يمنع المجتمع من معرفة الحقيقة ويعمل على إخفاء الانتهاك تماماً عن المجال العام.

وقد تجلّى هذا النمط بوضوح في وسائل الإعلام والحسابات الرقمية التابعة أو الموالية لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، كما ظهر في ثلاث حالات منها حادثة قتل الطفلة بيان[29]، وكذلك في مقتل ثلاثة أطفال في الحديدة بقصف طائرة مسيرة تابعة للحوثيين[30]، حيث غاب أي تناول إعلامي مسؤول للحادثتين.

---

[27] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), “Summer Centers: How the Houthi Turns Children’s Pens into Rifles,” May 12, 2025, accessed December 11, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/summer-centers-how-the-houthi-turns-childrens-pens-into-rifles.

[28] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), “Badr: A Child Killed by the Bullet and the Lie,” July 12, 2025, accessed December 11, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/badr-a-child-killed-by-the-bullet-and-the-lie.

[29] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), “Bayan Al-Humayqani: A Victim of the Houthi Double Killing Machinery: A Bullet and Disinformation,” May 9, 2025, accessed December 11, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/bayan-al-humayqani.

وفي بعض الحالات، يترافق التعتيم مع نشر روايات متناقضة أو إغراق السرد بروايات موازية تهدف إلى التشكيك في وقوع الحادثة أو التقليل من خطورتها أو تحريفها، مثل حادثة اعتقال طفل في المخاء[31] من قبل عناصر تتبع إدارة الأمن المحلي في المدينة، واستخدامه كأداة ضغط في نزاع مالي مع والده. ولم تصدر أي جهة رسمية توضيحات حول الواقعة، وترافق ذلك مع تحريف الرواية في وسائل الإعلام التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) التي استغلت الانتهاك ونسبته لطرف آخر في إطار توظيف سياسي للحدث.

وكذلك في حادثة الهجوم بطائرة مسيرة تابعة للحوثيين على سوق البومية في تعز[32] الذي خلف 16 ضحية من بينهم الطفل إياد، إذ رُصدت محاولات عبر حسابات رقمية تابعة للحوثيين تعمل على التشكيك في الواقعة والتقليل من أهميتها، والرد على كل من يحاول ان ينشر الحقيقة، فضلاً عن تشويه المعارضين والمصادر المستقلة.

وبهذا يتحوّل التعتيم إلى استراتيجية مزدوجة تقوم على إخفاء الأصل وتشويش البديل، ما يعوق وصول الحقيقة إلى المجتمع ويحول دون مساءلة الفاعلين، وقد أشار نحو 38% من المشاركين في الدراسة الميدانية إلى أن حملات التشويه ضد المصادر المستقلة، والتي تسعى إلى كشف المعلومات التي يجري التعتيم عليها، تعدّ أحد وجوه التضليل الإعلامي، مما يضعف البيئة الإعلامية ويقوّض آليات المساءلة.

وبالنظر إلى النتائج، يمكن استنتاج أن الأنماط الأربعة للتضليل الإعلامي – تحويل المسؤولية، تشويه صورة الضحية، إعادة صياغة الانتهاكات، والتعتيم الإعلامي- تتجلّى بوضوح في وسائل الإعلام التابعة والموالية لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، ويرتبط هذا التمركز للتضليل بشكل مباشر بسيطرة الجماعة على غالبية الفضاء الإعلامي في مناطق نفوذها، وما يترتب على ذلك من إضعاف دور المنصات المستقلة وتقليص قدرتها على الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة. وقد تعززت هذه الهيمنة وتعمّقت منذ سيطرة الجماعة على العاصمة صنعاء في العام 2014[33]، مما أتاح لها احتكار السرد، توجيه الرأي العام، وإعادة إنتاج روايات سياسية وعسكرية تقلل من مستوى المساءلة عن الانتهاكات، مما يضاعف أثر التضليل على المجتمع ويزيد من هشاشة حماية الأطفال.

---

[30] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), "Death Falls from the Sky: From a Moment of Play to a Massacre: How Did the Houthis Turn Yemeni Homes into Killing Grounds?", April 10, 2025, accessed December 11, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/death-falls-from-the-sky.

[31] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), "Disinformation Compounds Violation Against a Child in Mocha," May 31, 2025, accessed December 11, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/disinformation-compounds-violation.

[32] Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV), "Al-Bumiyah Market Massacre: Houthi Drone Attacks in Reality, and the Media Kills Twice," December 1, 2024, accessed December 11, 2025, https://ycmhrv.org/publications/researches/al-bumiyah-market-massacre-houthi-drone-attacks-in-reality-and-the-media-kills-twice.

[33] Yemen Policy Center, " حرب الحوثيين الناعمة على دعاية العدو," December 2021, https://www.yemenpolicy.org/ar/حرب-الحوثيين-الناعمة-على-دعاية-العدو/.

ثانياً: الجهات الفاعلة في ممارسة التضليل الإعلامي

جدول (1): الجهات الفاعلة في ممارسة التضليل الإعلامي

الجهات الفاعلة	المتوسط الحسابي	الترتيب
وسائل إعلام تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)	1.66	1
مصادر مجهولة أو صفحات غير موثوقة	3.27	2
وسائل إعلام تابعة لتيارات حزبية (مثل حزب الإصلاح أو المؤتمر الشعبي العام)	3.35	3
وسائل إعلام تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي	3.41	4
منظمات محلية منحازة	3.62	5
ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي	3.72	6
وسائل إعلام تابعة للحكومة المعترف بها	3.91	7

كما هو موضح في جدول رقم (1)، أظهرت نتائج الاستبيان أن المشاركين ينظرون إلى التضليل الإعلامي بوصفه ممارسة تشترك فيها مختلف أطراف الصراع، لكن مع تفاوت واضح في مستوى التأثير والخطورة. فقد تصدرت وسائل الإعلام التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) في المرتبة الأولى بمتوسط 1.66، باعتبارها الجهة الأكثر إنتاجاً للتضليل، ما يعكس الطابع المركزي والمنظّم لآلة خطابها الإعلامي، التي توظف لغة أيديولوجية وتعبوية، وتستخدم أطر دينية ووطنية لتأطير الأحداث المتعلقة بالأطفال وإعادة صياغتها سياسياً.

وجاءت المصادر المجهولة والصفحات غير الموثوقة في المرتبة الثانية بمتوسط 3.27، ما يشير أن التضليل لم يعد حكراً على المؤسسات الإعلامية التقليدية، بل أصبح ظاهرة متنامية في الفضاء الرقمي، يستفيد منها أفراد وحسابات مجهولة من ضعف الرقابة الرقمية وسرعة انتشار المحتوى.

أما وسائل الإعلام التابعة للتيارات الحزبية فحلت المرتبة الثالثة بمتوسط 3.35، تليها وسائل إعلام المجلس الانتقالي الجنوبي بمتوسط 3.41، وهو ما يعكس إدراك المشاركين لوجود تضليل منهجي مرتبط بالولاءات السياسية، سواء عبر تبرير الانتهاكات أو إعادة إنتاج روايات أحادية تخدم مصالح أطراف الصراع.

وتظهر المنظمات المحلية المنحازة في المرتبة الخامسة بمتوسط 3.62، وهو مؤشر له أهميته من زاوية الثقة العامة، إذ يكشف أن بعض المؤسسات التي من المفترض أن تكون حقوقية أو إنسانية أصبحت في نظر الجمهور جزءاً من الاستقطاب، إما بسبب التمويل المشروط أو ضعف المهنية في تقاريرها.

أما الناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي، فجاءوا في المرتبة السادسة 3.72، ورغم انتشارهم الواسع، وارتباط كثير منهم بأطراف الصراع، إلا أن تأثيرهم يُنظر إليه على أنه أقل تنظيماً من التضليل المؤسسي، ويعتمد بدرجة أكبر على إعادة نشر روايات غير دقيقة أو مضخّمة، أكثر مما يعتمد على صناعة سرديات معقدة، ويبدو أن الوعي المتزايد بطبيعة المحتوى الرقمي حدّ من ثقة الجمهور بهذه الفئة.

وأخيرًا، جاءت وسائل الإعلام التابعة للحكومة المعترف بها دولياً في المرتبة الأخيرة بمتوسط 3.91. ورغم أن هذا الترتيب قد يشير إلى قدر من الثقة النسبية ويعد مؤشراً على أن ممارستها للتضليل أقل حدة مقارنة بالأطراف الأخرى، إلا أن ذلك لا يعني غياب هذه الممارسة بشكل كامل.

وتوضح قراءة المتوسطات الحسابية أن أزمة الثقة عامة وشاملة، فلم تحصل أي جهة على تقييم منخفض يدل على خلوّها من التضليل. وهذا يؤكد أن البيئة الإعلامية اليمنية في ظل الحرب تعاني من أزمة مصداقية وتضليل مؤسسي في آن واحد.

وتتسق هذه النتائج مع المعطيات التحليلية للمواد الإعلامية محل الدراسة، إذ أظهرت أن أكثر الجهات تورطًا في إنتاج التضليل، وبدرجة واضحة، كانت وسائل الإعلام التابعة أو الموالية لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، إلى جانب شبكات الحسابات الرقمية المرتبطة بها، التي ظهرت في جميع المواد التي شملها التحليل. ثم حسابات على منصات التواصل موالية للأطراف، ثم بدرجة أقل بعض وسائل الإعلام التابعة للحكومة أو الفاعلين الآخرين، التي ظهرت ممارساتها التضليلية في خمس حالات فقط، غالباً ضمن تبادل الاتهامات مع وسائل الإعلام التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، ما يعكس طابع الصراع الإعلامي بين الطرفين أكثر من كونه إنتاجاً مستقلاً للسرديات.

ثالثاً: أهداف التضليل الإعلامي في تغطية قضايا الطفولة

الشكل رقم (9): أهداف التضليل الإعلامي

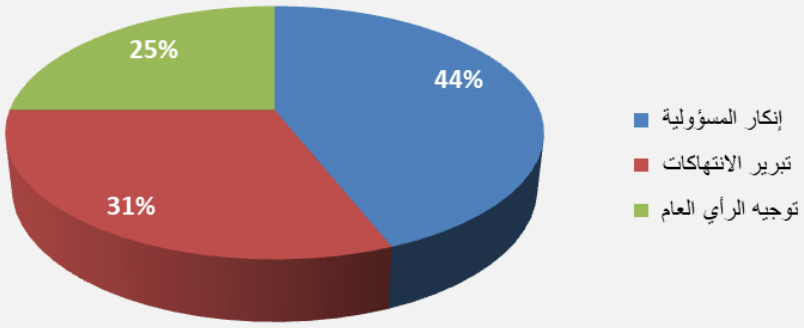

كشفت نتائج الدراسة، في شقّيها الميداني والتحليلي، أن التضليل الإعلامي في تغطية الانتهاكات ضد الأطفال هو عملية موجّهة تخدم ثلاثة أهداف مركزية تتقاطع مباشرة مع إدارة الخطاب في النزاع المسلح. ويتمثل الهدف الأول في إنكار المسؤولية، وهو الهدف الأكثر شيوعاً بحسب 44% من المشاركين، إذ تلجأ الأطراف إلى نفي التورّط في الانتهاكات من خلال إخفاء الأدلة، وتشويش الوقائع، أحياناً عبر تحميل طرف آخر المسؤولية، وأحياناً أخرى عبر التشكيك في وقوع الانتهاكات ذاتها، ويؤدي هذا الأسلوب إلى تعطيل المساءلة وإرباك الجمهور وإضعاف الضغط الحقوقي. وأظهر التحليل النوعي للمواد الإعلامية وضوح هذا الهدف في غالبية الحالات، حيث أعادت وسائل إعلام، وخاصة التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، صياغة الوقائع ونسبتها إلى "مؤامرة خارجية"، أو قدمته بصورة ضبابية تحول دون تحديد الفاعل الحقيقي وتخفي مسؤوليته القانونية.

ويتمثل الهدف الثاني في تبرير الانتهاكات، وهو ما أشار إليه 31% من المشاركين، يتحقق ذلك من خلال إعادة تأطير الانتهاكات ضمن خطاب أمني أو أيديولوجي، يقدّم الاعتقال أو التجنيد أو الاعتداء بوصفه "ضرورياً" أو "مشروعاً". ويتجلّى هذا في تحويل الطفل من ضحية إلى "جاني محتمل"، أو من مجنّد قسري إلى "مقاتل بطل وشهيد"، وفي توصيف الاعتداءات بأنها "عمليات أمنية مشروعة". وقد أكدت الدراسة التحليلية هذا المسار من خلال عدد من الحوادث التي جرى فيها نزع صفة الطفولة وتجريم الضحية، وتقديم الانتهاك كفعل يقع ضمن "واجب حماية الأمن" أو "مشروع تربوي".

أما الهدف الثالث فيتمثل في التأثير في الرأي العام، وهو ما عبّر عنه 25% من المشاركين. ويتحقق هذا الهدف من خلال توظيف الطفل كعنصر عاطفي قادر على إحداث تأثير كبير في الجمهور، من خلال تحويله إلى أداة للتعبئة السياسية، أو وسيلة لتضخيم خطاب الكراهية تجاه الخصم، أو مادة لجذب التعاطف المحلي والدولي. وأظهر تحليل المواد محل الدراسة أن هذه الممارسات تتنوع بين صناعة قصص بطولية للأطفال المجندين وبث روايات عاطفية تُستخدم لإعادة صياغة موازين القوة وكسب شرعية سياسية.

وتكشف قراءة متقاطعة للتحليلين عن هدف رابع عابر يشكّل الإطار الأوسع لهذه الأهداف الثلاثة، ويتمثل في السيطرة على الوعي العام ويهدف إلى منع تكوين فهم مستقل للأحداث. يتحقق ذلك عبر حملات تشويه تستهدف المنظمات المستقلة وترهيب الأسر، وإنتاج روايات مضادة تمنع الوصول إلى حقيقة الأحداث. وتؤدي هذه العملية إلى احتكار المجال المعلوماتي وتحويله إلى أداة بيد الأطراف الفاعلة عبر خطاب دعائي متشابك.

الفصل الرابع: أثر التضليل الإعلامي على المجتمع والضحايا وجهود العدالة

يعيد التضليل الإعلامي تشكيل وعي المجتمع تجاه قضايا الأطفال، من خلال تشويه الإدراك وإضعاف التعاطف، وتقويض القدرة على التحقق والمساءلة. وقد أثر أيضاً في العمل الصحفي والحقوقي ؛ فخلق بيئة من الضباب المعلوماتي الذي يقوّض استقلالية العمل ومصداقيته، فتحوّلت قضايا الأطفال إلى أدوات صراع سياسي على حساب حقوق الضحايا وإيصال الحقيقة.

أولاً: أثر التضليل الإعلامي على وعي المجتمع وسلوكه تجاه قضايا الأطفال

كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن 74% من المشاركين يرون أن التضليل الإعلامي يؤثر بشكل مباشر في وعي وسلوك المجتمع تجاه قضايا الطفولة، مقابل 26% نفوا ذلك. ويعكس شبه الإجماع هذا إدراكاً واسعاً لقدرة التضليل على إعادة تشكيل الوعي

الشكل رقم (10): هل يؤثر التضليل الإعلامي على وعي المجتمع؟

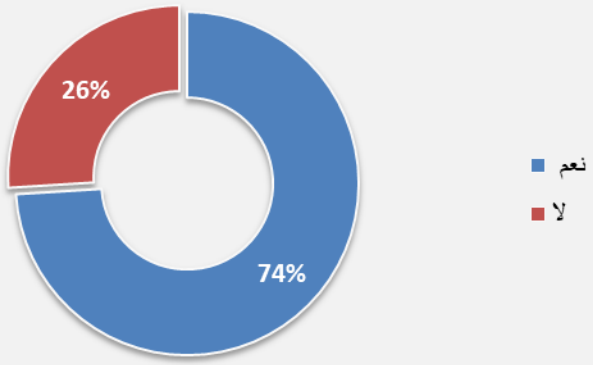

الجمعي وتوجيه المواقف الاجتماعية تجاه الضحايا والجناة.

وبحسب إفادات المشاركين فإن أثر التضليل يتجاوز تشويه الوقائع إلى إعادة صياغة الإدراك العام. فالروايات المتباينة والتحريضية أنتجت تصوّرات خاطئة حول طبيعة الانتهاكات والجناة، ودفعت بعض الأفراد إلى الشك في حدوث الانتهاك أساساً، أو إلى تبني تفسيرات تبرر العنف أو تلقي باللوم على الضحية. وبذلك يصبح التضليل أداة تغيّر علاقة المجتمع بالعدالة: من التعاطف مع الضحية إلى تبرير الجاني، ومن الإدانة الأخلاقية إلى اللامبالاة. وفي هذا السياق عبّر أحد المشاركين عن ذلك بقوله إن *"وصول المعلومة بصورة مغايرة للحقيقة ينتج تصوراً خاطئاً لدى الجمهور، ويؤدي إلى تراجع التعاطف والدعم المجتمعي"*.

وفي حالات أخرى أسهم التضليل في تطبيع الروايات الرسمية لأطراف النزاع، حيث أشار أحد المشاركين إلى أن "المجتمع بات، بفعل التضليل الإعلامي، يتقبل الرواية التي تطرحها جماعة الحوثي في حوادث الاعتداء، لا سيما قضايا الاختطاف، الأمر الذي انعكس في تراجع التضامن والضغط الشعبي، خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي"

كما بيّنت إفادات المشاركين أن التضليل الإعلامي أسهم بشكل ملحوظ في تراجع الحساسية الأخلاقية تجاه الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال. إذ أشار أحدهم إلى أن *"حساسية المجتمع تراجعت، خصوصاً في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، تجاه تجنيد الأطفال وعسكرته."* وأن قضايا تجنيد الأطفال بات يُنظر إليها كأمر اعتيادي، نتيجة الخطاب الإعلامي الذي يروّج لهذه الممارسات ويضفي عليها طابعاً بطولياً. وفي هذا الإطار، أوضح أحد المشاركين أن *"عشرات الفيديوهات والبرامج والمواقع التابعة للحوثيين ساهمت في تمجيد تجنيد الأطفال وتصويره كعمل بطولي، الأمر الذي رسّخ ثقافة العسكرة في وعي الأطفال والأسر، ودفع أعداداً منهم إلى جبهات القتال بدلاً من المدارس"*.

وفي مقابل هذا المسار، أشار المشاركون إلى مسار موازٍ يتمثل في إنتاج مشاعر خوف وقلق مفرطة داخل الأسر، نتيجة تداول روايات مضللة أو غير مؤكدة عن اختطاف الأطفال أو استهدافهم. وفي هذا أشار أحد المشاركين إلى أن التضليل قد *"يدفع الآباء إلى اتخاذ إجراءات حماية مبالغ فيها، مثل عزل الأطفال عن الأنشطة الاجتماعية، خوفاً من مخاطر جرى تضخيمها إعلامياً."* وبذلك، يمكن القول أن التضليل الإعلامي يخلق مسارين متوازيين داخل المجتمع: اللامبالاة المفرطة من جهة، والخوف المفرط من جهة أخرى، وكلاهما يعكس هشاشة الوعي العام حين يُدار عبر معلومات مضللة.

كما أكد المشاركون أن التضليل الإعلامي أسهم في تقويض الثقة بالإعلام والمنظمات الحقوقية، إذ أدى تضارب الروايات وتسييس التغطيات إلى خلق انطباع عام بأن بعض الجهات الحقوقية قد تكون جزءاً من حالة التضليل ذاتها. وأشار أحد المشاركين إلى أن *"نشر معلومات متحيزة أو غير دقيقة، أو إخفاء معلومات جوهرية، أدى إلى تراجع ثقة الجمهور حتى بالمنظمات التي تتبع منهجيات صارمة"*، لافتاً إلى أن *"بعض المنظمات تتعمد تقليل حجم الانتهاكات لدى بعض الأطراف، أو المبالغة في الاحتياجات الإنسانية، بما يسيء إلى العمل الحقوقي والإنساني ويقوّض مبادئ الحياد وعدم التحيز."*

وعلى مستوى الخطاب العام، أسهم التضليل الإعلامي في تعميق الاستقطاب والانقسام المجتمعي، حيث تحوّلت قضايا الأطفال من قضايا إنسانية جامعة إلى موضوعات خلاف سياسي. وقد أشار أحد المشاركين إلى أن *"الرأي العام في حادثة استهداف أطفال العرسوم، على سبيل المثال، كان منقسماً بين من يبرر الجريمة، ومن يقلل من بشاعتها، ومن يستخدمها لتوجيه الاتهامات للخصوم"*، ما يحدّ من قدرة المجتمع على تكوين رأي عام ضاغط يسعى للمطالبة بالعدالة.

وبذلك يمكن القول، أن التضليل الإعلامي لا يقتصر على إعادة إنتاج معلومات غير دقيقة، بل يسهم في إعادة تشكيل الوعي والسلوك الجمعي، ويضعف التعاطف المجتمعي مع الأطفال ويجعل العنف ضدهم أمراً أكثر قبولاً، مما يقلّص قدرة المجتمع على ممارسة الضغط الضروري لحمايتهم وضمان حقوقهم.

ثانياً: أثر التضليل الإعلامي على عمل الصحفيين والعاملين في التوثيق الحقوقي

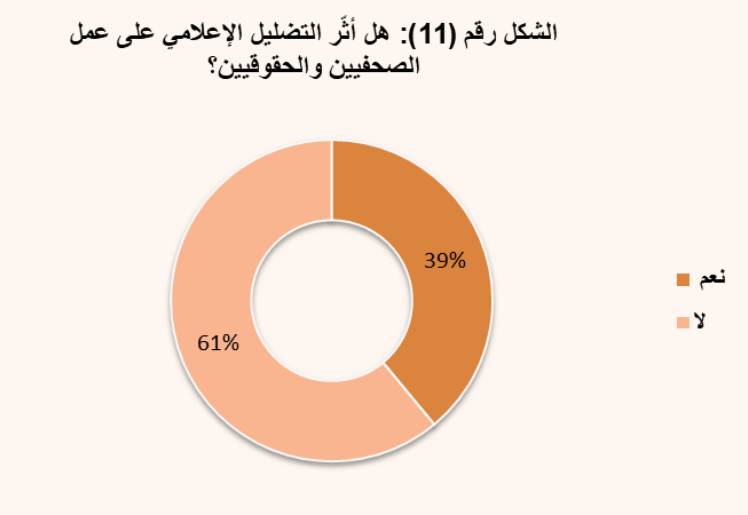

تكشف نتائج الاستبيان أن التضليل الإعلامي يؤثر على العمل المهني للممارسين الإعلاميين والحقوقيين بدرجات متفاوتة، إذ أفاد 39% منهم أنهم تعرضوا فعلياً لتأثيراته، وهي نسبة مرتفعة بالنظر إلى حساسية العمل في قضايا الطفولة، في حين رأى 61% أن تأثيره كان غير مباشر. ويعكس هذا التباين طبيعة توزيع العينة، إذ يشكّل الصحفيون نصف المشاركين، وعادة ما يكونون الأكثر عرضة للتأثر المباشر بسبب تعاملهم اليومي مع الأخبار المتضاربة، في المقابل يتأثر الباحثون والحقوقيون وأصحاب المهن الأخرى، والذين يشكّلون النصف الآخر من العينة، بشكل غير مباشر نتيجة اعتمادهم على بيانات من مصادر دولية أكثر موثوقية، مما يقلل من احتمالية تأثرهم بالمعلومات المضللة.

وبتحليل إفادات المشاركين الذين واجهوا التضليل ميدانياً، تبين أن عددا من القضايا المرتبكة بانتهاكات الأطفال بدأت بصور أو أخبار واسعة الانتشار، قبل أن يتضح لاحقاً أنها غير دقيقة أو مأخوذة من سياقات أخرى. ويعكس ذلك هشاشة أدوات التحقق في بيئة تقيّد فيها حرية التنقل، ويصعب فيها الوصول إلى مواقع الأحداث، مما يدفع الصحفيين أحياناً إلى الاعتماد على روايات جاهزة وقابلة للتسييس. وأشار أحد المشاركين إلى أن *" المعلومات المتداولة غالباً من مصادر مفتوحة أو من ناشطين، لكن عند تحليلها يتضح أن مصدرها واحد ويتم تعميمها على مناصات ومواقع إخبارية ويتداولها الناشطون دون تمحيص"* . لافتاً إلى وجود *"أذرع إعلامية وحقوقية تابعة لأطراف الصراع، تعمل على ترويج معلومات منحازة وغير دقيقة"*.
وفي ما يتعلق بتغطية جماعة أنصار الله (الحوثيين) لانتهاكات الأطفال، أكد مشاركون *أن " هذا النمط لا يعكس جهلاً منهم بطبيعة الانتهاكات، بل تعبيراً صريحاً عن ازدراء معايير ومبادئ حقوق الإنسان"*، من خلال التقليل من المسؤولية أو توجيه التهم لأطراف أخرى.

ولا يقتصر أثر التضليل على الإرباك المهني فحسب، بل يمتد ليطال السلامة الشخصية للصحفيين، إذ أفاد عدد من المشاركين بتعرّضهم لضغوط وتهديدات مباشرة من سلطات الأمر الواقع (الحوثيين)، ما يدفع بعضهم إلى الامتناع عن التصحيح أو إلى نشر روايات غير مؤكدة خشية العواقب. الأمر الذي يعزز الرقابة الذاتية ويقوّض استقلالية العمل الإعلامي. وأوضح أحد الصحفيين أن *"احتكار سلطات الأمر الواقع للمعلومة ومنع الوصول إلى مصادر الحدث وضعنا تحت ضغط التهديد، ودفعنا أحياناً إلى نشر مواد غير مكتملة التحقق"*.

وأكد مشارك آخر أنه *"في بعض الأحيان، وأثناء العمل على إعداد تقارير حول انتهاكات حقوق الاطفال، تظهر جهات تمارس تهديدات مباشرة ضد الصحفي أو أسرته، مما قد يدفعه إلى التوقف عن العمل كلياً".*

كما بيّنت الإفادات أن التضليل الإعلامي يؤدي إلى تقويض الثقة المهنية، سواء لدى الجمهور أو الجهات الداعمة، إذ إن إعادة نشر معلومات مضللة، حتى دون قصد، يضعف مصداقية الصحفي والمؤسسة الإعلامية، في بيئة تتسم أصلاً بانعدام الثقة والاستقطاب. وقد عبر أحد المشاركين عن ذلك بقوله إن التضليل *"تسبب في فقدان الثقة من جهة العمل ومن القارئ المهتم بقضايا الطفولة، خاصة أولئك الذين لديهم وعي وقدرة على التمييز بين الأخبار الصحيحة والمضللة."*

وأشار المشاركون كذلك إلى أن التضليل يخلق حالة من "الضباب المعلوماتي"، تتسم بتعدد الروايات، وتضارب الأرقام، وانتشار الصور المفبركة، وإعادة تدوير المحتوى داخل "غرف صدى إعلامية"، *"ما يهدر وقت الصحفيين والحقوقيين وجهودهم في التحقق بدل التركيز على التوثيق والتحليل".*

ويمتد أثر التضليل إلى العمل الحقوقي، إذ يؤدي غياب البيانات الدقيقة وصعوبة التحقق من الوقائع إلى بناء تقارير أو اتخاذ قرارات إنسانية استناداً على معلومات غير موثوقة. كما وثّق المشاركون أمثلة على استخدام صور من نزاعات أخرى ونسبتها إلى انتهاكات في اليمن، ما يعكس ضعف التحقق البصري وسرعة انتشار المحتوى المضلل. وقد أقر أحد المشاركين بأنه *"نشر صوراً لضحايا من غزة على أنها لجرائم ارتكبتها جماعة الحوثيين، متأثراً بنشاط منصات التواصل الاجتماعي وإعلام حزبي آخر"*، في مثال يعكس خطورة التضليل المتسلسل.

وتكشف هذه المعطيات أن التضليل الإعلامي في اليمن يشكل بنية ممنهجة مرتبطة بطبيعة الصراع، تقوم على التحريف والتعتيم والتسييس، وتربك العمل الصحفي والحقوقي رغم ارتفاع مستوى الوعي المهني بخطورته. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تعزيز قدرات الصحفيين والعاملين في التوثيق على التحقق الرقمي، والتحقق البصري، وتحليل السياق السياسي للمعلومات، بما يضمن حماية مصداقية العمل الإعلامي والحقوقي في بيئة نزاع معقدة.

ثالثاً: أثر التضليل الإعلامي على الضحايا وجهود العدالة والمساءلة

جدول رقم (2): أثر التضليل الإعلامي على الضحايا وجهود العدالة والمساءلة

م	الفقرات	الوزن النسبي	مستوى الموافقة	الترتيب
1	يفاقم التضليل الإعلامي الأضرار النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال وأسرهم	92.2	عالية جداً	1
2	يسهم التضليل الإعلامي في حرمان الأطفال الضحايا من معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة	91.6	عالية جداً	2
3	يسهم التضليل الإعلامي في إخفاء هوية الجناة وتمييع المسؤولية عن الانتهاكات	90.6	عالية جداً	3
4	يسهم التضليل الإعلامي في ترهيب أسر الضحايا و تشويه سمعتهم في المجتمع	90.3	عالية جداً	4
5	يعيق التضليل الإعلامي الجهود المبذولة في توثيق الانتهاكات والوصول إلى الضحايا	90	عالية جداً	5
6	يؤدي التضليل الإعلامي إلى إنكار معاناة الأطفال ضحايا الانتهاكات	89	عالية جداً	6
7	تستغل معاناة الأطفال لأغراض سياسية ودعائية، مما يفقدها بعدها الإنساني	89	عالية جداً	7
8	تضارب التغطيات الإعلامية يؤدي إلى تشويش الوعي العام حول انتهاكات الأطفال	88	عالية جداً	8
9	يضعف التضليل الإعلامي من ثقة المجتمع في وسائل الإعلام المحلية	88	عالية جداً	9
10	يضعف التضليل الإعلامي الضغوط المحلية والدولية الرامية لتحقيق العدالة والمساءلة وحماية حقوق الأطفال	86.7	عالية جداً	10
11	يسهم التضليل الإعلامي في تطبيع العنف ضد الأطفال ويخلق حالة من اللامبالاة تجاه معاناتهم	86.4	عالية جداً	11

كما هو موضح في الجدول رقم (2)، أظهرت نتائج الدراسة عن إجماع شبه كامل بين المشاركين بشأن الآثار العميقة للتضليل الإعلامي على الأطفال الضحايا وعلى مسار العدالة. وتشير هذه النتائج إلى أن أشد الآثار وضوحاً تتعلق

بالبُعد الإنساني، إذ يرى المشاركون أن التضليل يفاقم الأضرار النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال وأسرهم من خلال تشويه صورتهم، وإنكار معاناتهم، وتغيير سياق الانتهاك بطريقة تُضاعف الألم النفسي. وتحوّله إلى إيذاء معنوي مستمر. ويؤدي هذا التشويه إلى تراجع التعاطف المجتمعي، وتحميل بعض الأسر جزءاً من المسؤولية عما حدث، مما يكرّس العزلة والوصم الاجتماعي.

كما تؤكد النتائج أن التضليل الإعلامي يعد أحد العوامل المركزية في إعاقة العدالة، فهو يحرم الضحايا من الحق في معرفة الحقيقة، ويُسهم في إخفاء هوية الجناة وتمييع المسؤولية القانونية، عبر روايات متضاربة تقلص من قيمة الأدلة وتُربك عملية التوثيق. ويؤدي هذا الوضع إلى إضعاف الضغوط المحلية والدولية الرامية للمحاسبة، إذ تتراجع مصداقية المعطيات، وتتحول القضايا الحقوقية إلى مادة للصراع السياسي بدل أن تكون أساساً لتحقيق العدالة.

ويبرز أيضاً دور التضليل في إعاقة الوصول إلى الضحايا وجهود التوثيق، حيث أكد المشاركون أن التضليل يعقّد عمل الجهات الحقوقية عبر إخفاء معلومات أساسية، أو تقديم روايات مزيفة، أو تضخيم تفاصيل معينة لتحويل الانتباه عن جوهر الجريمة، مما يعيد تشكيل بيئة تصبح فيها الكثير من الانتهاكات غير قابلة للإثبات.

وكشف المشاركون كذلك عن أثر اجتماعي مباشر للتضليل الإعلامي يتمثل في ترهيب أسر الضحايا وتشويه سمعتهم، إذ تُستخدم الروايات المضللة لنشر الخوف، وإسكات الشهود، ومنع الأسر من الإبلاغ أو متابعة مسار العدالة. وهذا النمط يُعيد إنتاج الصمت، ويحمي الجناة، ويعزز مناخ الإفلات من العقاب.

وعلى مستوى الوعي العام، كشفت النتائج أن التضليل يؤدي إلى تشويش الإدراك الجمعي حول حقيقة الانتهاكات، ويُضعف الثقة بالإعلام المحلي نتيجة تكرار التغطيات المتضاربة وانتشار المعلومات من دون تحقق، مما يخلق حالة من الالتباس والميل إلى الشك أو اللامبالاة. ومن الآثار الخطيرة التي عرضتها الاجابات أنّ التضليل قد يسهم في تطبيع العنف ضد الأطفال؛ فمع تكرار الروايات المحرفة، يفقد المجتمع تدريجياً حساسيته تجاه الانتهاكات، ويصبح العنف ضد الطفولة جزءاً من "المشهد العادي".

الفصل الخامس: الاستجابة المجتمعية والحلول لمواجهة التضليل الإعلامي في تغطية انتهاكات الطفولة

جهود المجتمع المدني والإعلام المستقل في مواجهة التضليل الإعلامي حول انتهاكات الأطفال ما تزال محدودة وغير متسقة، مع تراجع الثقة المجتمعية بالإعلام المحلي واعتماد الجمهور على مصادر بديلة للتحقق. مما يؤكد ضرورة اعتماد حلول شاملة تشمل تعزيز الإعلام المستقل، تطوير مهارات الصحفيين، تفعيل الأطر القانونية، نشر الثقافة الإعلامية، وبناء شراكات بين المؤسسات الحقوقية والإعلامية لضمان مواجهة التضليل بفعالية وحماية الأطفال.

أولاً: دور منظمات المجتمع المدني في التصدي للتضليل الإعلامي

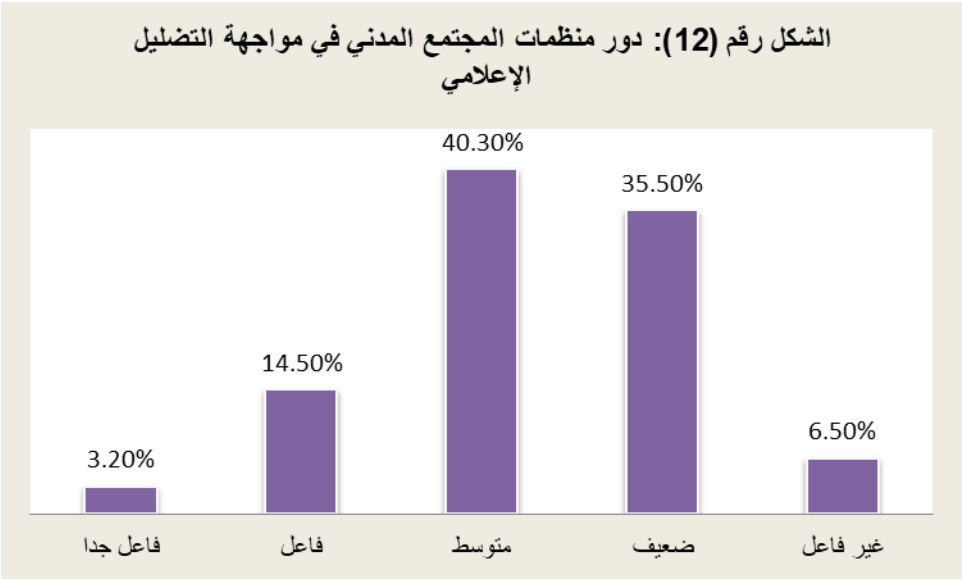

كشفت نتائج الاستبيان أن تقييم المشاركين لدور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التضليل الإعلامي المرتبط بانتهاكات الأطفال جاء منخفضاً نسبياً.

وتشير البيانات إلى أن 82.2% من المشاركين يرون أن أداء المنظمات يتراوح بين ضعيف إلى متوسط، بينما لا تتجاوز نسبة من اعتبرها "فاعلة" أو "فاعلة جدًا" 17.7%، مما يدل على محدودية الجهود المدنية، وعدم استمراريتها أو مؤسستها بشكل كافٍ.

وبحسب المشاركين فإن هذا الأداء الضعيف يعود إلى عوامل عدة، منها: نقص الموارد المتخصصة للتحقق من المعلومات، التردد في مواجهة وسائل الإعلام التابعة لأطراف نافذة، والاعتماد على بيانات عامة أو منقولة دون تفنيد مهني. وبالتالي، غالباً ما تتعامل المنظمات مع نتائج التضليل بعد وقوعه، بدلاً من مواجهته بشكل استباقي عبر الرصد والتحليل والتوعية.

كما تكشف النتائج عن فجوة واضحة بين الدور المتوقع من المنظمات وقدرتها الفعلية على إعادة توجيه النقاش العام نحو الحقائق، حيث تظل الروايات الحزبية والإعلام السياسي أكثر تأثيراً من الخطاب الحقوقي المستقل. ورغم وجود

نماذج قليلة "فاعلة"، فإنها غالباً ما تكون مبادرات فردية أو محدودة، وليست جزءاً من تعاون منظم بين المؤسسات الحقوقية والإعلامية.

ثانياً: فاعلية الإعلام المستقل في مواجهة التضليل الإعلامي

الشكل رقم (13): فاعلية الإعلام المستقل في مواجهة التضليل الإعلامي

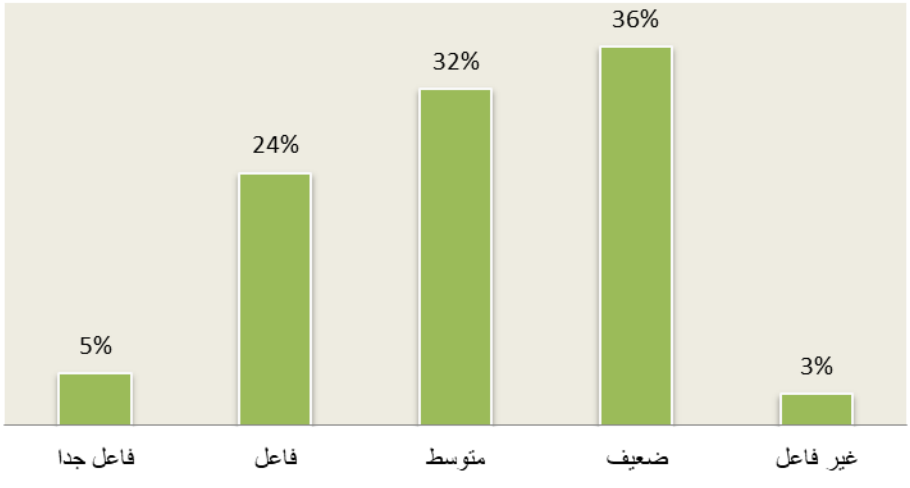

تشير نتائج الدراسة إلى أن تقييم المشاركين لدور الإعلام المستقل في مواجهة التضليل حول انتهاكات حقوق الأطفال جاء في مستوى متوسط إلى ضعيف، ما يعكس تبايناً ملحوظاً في التجارب الفردية تبعاً لنوع الوسيلة الإعلامية، موقعها الجغرافي، والسياق السياسي الذي تعمل فيه.

وقد وصف 36% من المشاركين أداء الإعلام المستقل بالضعيف، معتبرين أنه غير قادر على التحليل المتعمق أو تفنيد المعلومات المضللة. ويرتبط هذا التقييم بعدة عوامل، أهمها: محدودية الموارد والكوادر المتخصصة، الضغوط السياسية والأمنية التي تقيد حرية تغطية الانتهاكات، ضعف آليات التحقق والتواصل مع منظمات التوثيق المستقلة. في حين وصف 32% منهم أداء الإعلام بالمتوسط، ما يعكس قدرة محدودة على مواجهة التضليل دون تحقيق تأثير واسع.

وفي المقابل، أشار نحو 27% من المشاركين إلى وجود جهود جيدة، حيث رأوا أن الإعلام المستقل فاعل أو فاعل جداً في بعض الحالات. تشير هذه النسبة إلى وجود مبادرات فردية تركز على رصد الانتهاكات الإنسانية بشكل مهني بعيداً عن الانحياز السياسي، إلا أنها غير مؤسسية، مما يحد من تأثيرها على الرأي العام.

وإجمالاً، يتضح من تحليل إفادات المشاركين أن الإعلام المستقل يمتلك الوعي والرغبة في مواجهة التضليل، لكنه يفتقر إلى البنية المؤسسية والقدرات التنظيمية التي تعزز ثقة الجمهور، مما يجعله أقل قدرة على تصحيح السرديات المضللة حول قضايا الأطفال أو تشكيل وعي عام مقاوم للتضليل. لذلك، يمكن وصف فاعليته بأنها معتدلة ومقيّدة، وتعتمد على جهود مهنية متفرّقة تواجه عقبات هيكلية وسياسية تحدّ من قدرتها على التصدي للتضليل الإعلامي بفاعلية شاملة.

ثالثاً: مستوى الثقة المجتمعية في وسائل الإعلام المحلية

كشفت نتائج الاستبيان عن تراجع ملحوظ في مستوى الثقة المجتمعية بوسائل الإعلام المحلية عند تغطية قضايا الطفولة، إذ جاءت معظم التقييمات في نطاق الثقة المتوسطة بنسبة 46.8% والضعيفة بنسبة 40.3%، في حين عبّر 3.2% عن انعدام كامل للثقة. ورغم وجود نسبة صغيرة عبّرت عن ثقة عالية 9.7%، إلا أن ذلك يعكس اتجاهاً عاماً يرى أن الإعلام المحلي لم يعد مصدراً مستقراً أو موثوقاً عند تناول قضايا حقوق الأطفال.

الشكل (14): مستوى الثقة المجتمعية في وسائل الإعلام المحلية

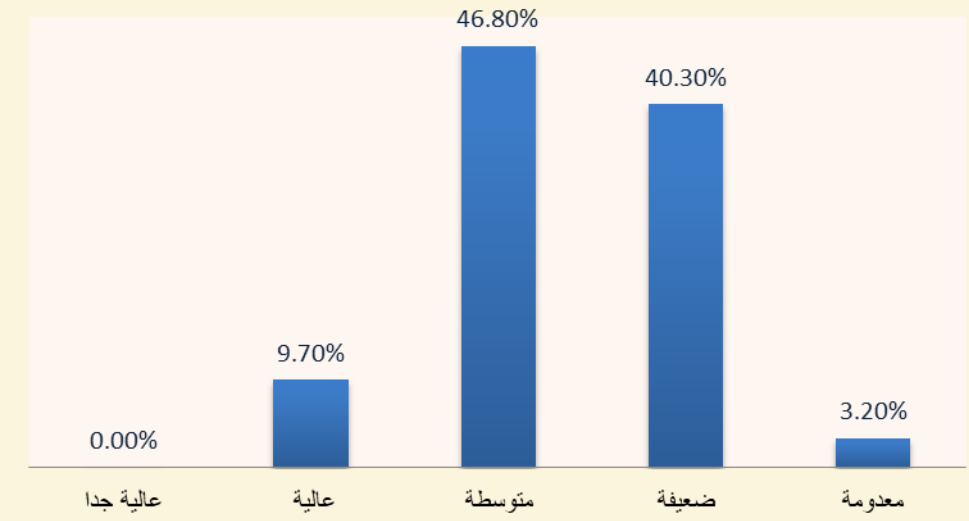

وانعكس هذا الضعف في الثقة بشكل مباشر على أنماط التحقق من الأخبار. فعند سؤال المشاركين عن المصادر التي يعتمدون عليها لمعرفة حقيقة الأخبار المتعلقة بانتهاكات الأطفال، بيّنت النتائج حدوث تحوّل واضح نحو مصادر بديلة وغير مؤسسية، إذ أفاد 35% من المشاركين أنهم يعتمدون على الشبكات الشخصية والزملاء بوصفها مصدراً رئيسياً للتحقق من الأخبار. ويشير هذا الاعتماد المرتفع على العلاقات الشخصية إلى انتقال عملية التحقق من الإطار المهني المؤسسي إلى إطار اجتماعي غير رسمي، ما يعكس فجوة عميقة في ثقة الجمهور بالمنظومة الإعلامية المحلية.

الشكل رقم (15): المصادر التي يعتمد عليها المشاركون للتحقق من الأخبار

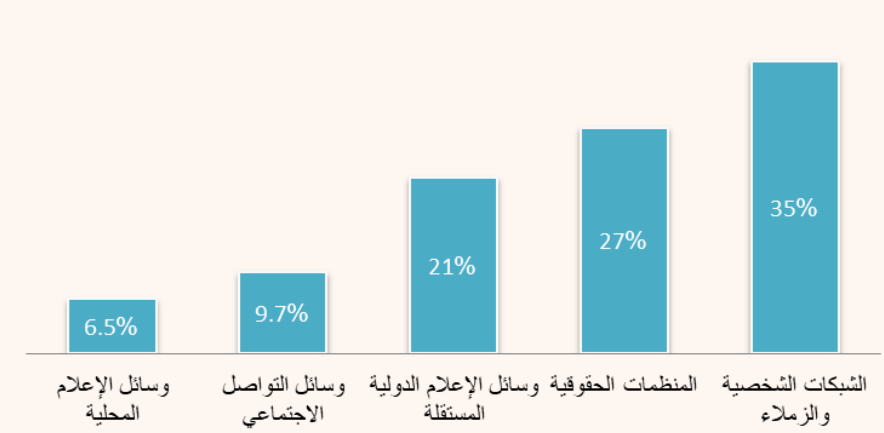

وتأتي المنظمات الحقوقية في المرتبة الثانية في المصادر التي يعتمد عليها المشاركون وبنسبة 27%، باعتبارها أكثر

قدرة على التوثيق المستقل والوصول إلى الميدان، رغم أن هذه الثقة لا تزال محدودة ولا تكفي لتشكيل مصدر حاسم للمعلومات. كما أفاد 21% من المشاركين بأنهم يلجأون إلى وسائل الإعلام الدولية المستقلة، بحثاً عن تغطية أكثر مهنية وأقل تسييساً.

في المقابل، تتراجع الثقة بشكل كبير في وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للتحقق، بنسبة 9.7%. وفي وسائل الإعلام المحلية بنسبة 6.5%، باعتبارهما أقل موثوقية. وتعكس هذه النتائج أزمة بنيوية في الإعلام المحلي، الأمر الذي يؤكد الحاجة الماسة إلى إعلام مهني ومستقل قادر على استعادة الثقة المجتمعية والاضطلاع بدوره بفاعلية أكبر.

رابعاً: الحلول والاستراتيجيات المقترحة للحد من التضليل الإعلامي في تغطية انتهاكات الأطفال

الشكل رقم (16): الحلول المقترحة للحد من التضليل الإعلامي

عند سؤال المشاركين عن الحلول المقترحة للحد من التضليل الإعلامي في تغطية انتهاكات الطفولة، كشفت نتائج المعطيات الميدانية عن توجه واضح نحو رؤية شمولية تجمع بين الإصلاح المهني والتشريعي والمجتمعي. فقد احتلّ في المرتبة الأولى تعزيز الإعلام المستقل وتدريب الصحفيين على مهارات التحقق من المعلومات بنسبة 82.3%، ما يعكس قناعة لدى المشاركين بأن جوهر المشكلة يرتبط بضعف المهنية وخضوع جزء من وسائل الإعلام للتأثيرات السياسية أو التمويلية. ويرى المشاركون أن تطوير قدرات الصحفيين ودعم المنصات المستقلة يمثلان حلاً مستداماً يفوق في أثره الاكتفاء بالتدخلات القانونية وحدها.

وفي المرتبة الثانية جاء تفعيل التشريعات والقوانين الخاصة بالنشر والمساءلة بنسبة 74.2%، ما يشير إلى إدراك متزايد لضرورة وجود إطار قانوني صارم يحدّ من نشر المعلومات المضللة، لا سيما في القضايا الحساسة التي تمس الأطفال. وتؤكد هذه النتيجة أن الحرية الإعلامية يجب أن تقترن بمسؤولية قانونية تحمي الفئات الأكثر هشاشة من الاستغلال الإعلامي.

كما أشار71% من المشاركين إلى أهمية نشر الثقافة الإعلامية وتعزيز قدرة الجمهور على التحقق، وهو ما يبرز الاهتمام بالبعد الوقائي، إذ يسهم الجمهور الواعي في الحد من انتشار التضليل، كما أن تطوير مهارات التقييم النقدي للمحتوى يمثل أحد العوامل لتحسين البيئة الإعلامية ككل.

واقترح 61.3% من المشاركين بناء شراكات بين المؤسسات الإعلامية والمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام الدولية، لما لهذه الشراكات من دور في تبادل الخبرات والبيانات، ورفع مستوى التحقق، وتعزيز الحماية المهنية للصحفيين العاملين في بيئات النزاع. وفي الاتجاه ذاته، أكد 59.7% ضرورة تمكين منصات التحقق اليمنية وضمان استقلالها، باعتبارها أدوات أساسية في كشف التضليل شريطة تحررها من الضغوط السياسية والتمويلية. وبتحليل إفادات المشاركين، برزت دعوة واضحة إلى الحاجة لإعلام متخصص بقضايا الطفولة، قادر على تقديم تغطيات تراعي معايير حقوق الطفل وتعتمد على معرفة مهنية متخصصة.

الخاتمة:

تظهر هذه الدراسة أن التضليل الإعلامي في اليمن بات أداة مركزية في إدارة النزاع، إذ تستخدمه أطراف الصراع لتبرير الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال أو إنكارها، وإعادة تشكيل صورة الضحية والجاني بما يخدم مصالحها. وقد أسفر ذلك عن حرمان الضحايا من حقهم في معرفة الحقيقة، وإضعاف جهود التوثيق والمساءلة، وترسيخ مناخ الإفلات من العقاب.

كما تبيّن الدراسة أن التضليل الإعلامي أصبح امتداداً للانتهاكات ذاتها، يفاقم آثارها النفسية والاجتماعية، ويقوّض الثقة في الإعلام والمؤسسات. وفي ظل هشاشة الإعلام المستقل وضعف قدرات المجتمع المدني، تبرز الحاجة إلى بناء منظومة حماية معرفية تقوم على التحقق والمهنية والتوعية المجتمعية.

إن مواجهة التضليل الإعلامي حول قضايا الطفولة تتطلب إصلاحات متكاملة تشمل الإعلام والقانون والمجتمع المدني، إلى جانب شراكات فعّالة مع المنظمات الحقوقية والإعلام الدولي. ويظل تعزيز الحق في الحقيقة خطوة أساسية لحماية الأطفال، وإنصاف الضحايا، وتمهيد الطريق للعدالة الانتقالية وبناء السلام.

التوصيات:

أولاً: إلى صناع القرار والمشرّعين في اليمن

1. تعزيز الحماية القانونية ووضع أطر تشريعية تجرم التضليل الإعلامي واستغلال الأطفال.
2. تمكين الصحفيين والباحثين الحقوقيين من الوصول الميداني إلى المعلومات، وتوفير الحماية القانونية لهم، وتطوير آليات لحفظ الأدلة الرقمية وحماية الضحايا والشهود.
3. دعم منصّات التحقق المحلية وضمان استقلاليتها، وإنشاء آلية وطنية مستقلة لرصد المحتوى المتعلق بالأطفال.
4. إدماج التربية الإعلامية والمعلوماتية في المناهج الدراسية لتعزيز قدرة الأفراد على التحقق من المعلومات.

ثانياً: إلى أطراف النزاع في اليمن

5. وقف استغلال الأطفال في الحملات الدعائية وتشويه الضحايا في البيانات الإعلامية، واعتماد خطاب يحترم حقوق الطفل.
6. السماح لفرق الرصد المستقلة بالوصول الميداني لجميع المناطق دون أي عوائق.

ثالثاً: إلى وسائل الإعلام المحلية

7. تعزيز التحقق المهني قبل النشر، وتدريب الصحفيين على التحقق الرقمي وكشف المواد المضللة.
8. إنشاء وحدات داخل المؤسسات الإعلامية لرصد المحتوى المتعلق بالأطفال وإصدار تقارير دورية.
9. الالتزام بالمعايير الأخلاقية التي تمنع استخدام الأطفال لأغراض سياسية أو دعائية، وتطوير صحافة متخصصة في قضايا الطفولة والتضليل الإعلامي.

رابعاً: إلى منظمات المجتمع المدني المحلية

10. بناء قدرات كوادرها على رصد وتحليل التضليل الإعلامي حول قضايا الأطفال، وإعداد تقارير دقيقة وموثوقة.
11. تشكيل شبكة مدنية مشتركة للتعاون مع الإعلام المستقل، لرصد وتفنيد التضليل المتعلق بقضايا الطفولة.
12. دعم منصات كشف التضليل وتطوير آليات توثيق دقيقة وقواعد بيانات لانتهاكات الأطفال.
13. تنفيذ حملات لرفع الوعي حول خطورة التضليل الإعلامي وأثره على الأطفال والمجتمع.

خامساً: إلى المنظمات الدولية والجهات المانحة

14. دعم منصّات التحقق المحلية مادياً وتقنياً، وضمان استقلاليتها، وتنفيذ تدريبات مشتركة لوسائل الإعلام والمجتمع المدني حول التحقق الرقمي وتغطية قضايا الطفولة.
15. دعم وتنفيذ برامج تدريبية لتعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية لدى الجمهور، بما يمكّنه من تقييم المحتوى الإعلامي بشكل نقدي، والتصدي للتضليل الإعلامي.
16. دعم التوثيق الميداني للانتهاكات وحفظ الأدلة للحد من التلاعب بها، وإصدار تقارير دورية ترصد اتجاهات التضليل الإعلامي وتأثيره على حقوق الأطفال.
17. إدراج تحليلات التضليل الإعلامي المرتبط بانتهاكات الطفولة ضمن تقارير حقوق الإنسان الدولية، واعتباره جزءاً من منظومة الانتهاكات التي تمس حقوق الطفل.

المراجع:

1. Abdullah Qaid. “Funding Journalism in Yemen.” *Media and Journalism Research Center*, August 20, 2024. Accessed December 14, 2025. https://journalismresearch.org/2024/08/funding-journalism-in-yemen/.
2. Anderson, C. W. “Propaganda, Misinformation, and Histories of Media Techniques.” *Harvard Kennedy School Misinformation Review* 2, no. 2 (April 15, 2021). https://misinforeview.hks.harvard.edu/article/propaganda-misinformation-and-histories-of-media-techniques/.
3. European Commission. *A Multi-Dimensional Approach to Disinformation: Report of the Independent High-Level Expert Group on Fake News and Online Disinformation*. Publications Office of the European Union, 2018. Accessed December 14, 2025. https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/6ef4df8b-4cea-11e8-be1d-01aa75ed71a1.
4. Human Rights Watch. “Violations Soar Against Children in Armed Conflict.” June 20, 2025. https://www.hrw.org/news/2025/06/20/violations-soar-against-children-in-armed-conflict.
5. International Center for Transitional Justice (ICTJ). *Truth Seeking: Elements of Creating an Effective Truth Commission*. March 18, 2013. https://www.ictj.org/publication/truth-seeking-elements-creating-effective-truth-commission.
6. Katz, Eian. “Liar’s War: Protecting Civilians from Disinformation during Armed Conflict.” *International Review of the Red Cross* no. 914 (December 2021): 678–679. https://international-review.icrc.org/articles/protecting-civilians-from-disinformation-during-armed-conflict-914.
7. Khan, Irene. *Disinformation and Freedom of Opinion and Expression during Armed Conflicts*. U.N. General Assembly, A/77/288, August 12, 2022. Accessed December 14, 2025. https://digitallibrary.un.org/record/3987899?v=pdf.
8. Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict. “الانتهاكات الجسيمة الستة” United Nations. Accessed December 15, 2025. https://childrenandarmedconflict.un.org/ar/six-grave-violations/.

9. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. ***Rome Statute of the International Criminal Court***. Accessed December 14, 2025. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court.

10. UNESCO. "Journalism, 'Fake News' & Disinformation." Accessed December 1, 2025. Via Web Archive. https://webarchive.unesco.org/web/20230926213448/https:/en.unesco.org/fightfakenews.

11. UNICEF Office of Global Insight and Policy. Howard, Philip N., Lisa-Maria Neudert, Nayana Prakash, and Steven Vosloo. ***Digital Misinformation / Disinformation and Children***. 14 August 2021. Accessed December 14, 2025. https://www.unicef.org/innocenti/reports/digital-misinformation-disinformation-and-children.

12. UNICEF, *"9 Years into the Conflict in Yemen, Millions of Children Are Malnourished and Stunted,"* press release, 26 March 2024, UNICEF, https://www.unicef.org/press-releases/9-years-conflict-yemen-millions-children-are-malnourished-and-stunted

13. Wardle, Claire, and Hossein Derakhshan. ***Information Disorder: Toward an Interdisciplinary Framework for Research and Policy Making***. Council of Europe, October 2017. Accessed December 14, 2025. https://edoc.coe.int/en/media/7495-information-disorder-toward-an-interdisciplinary-framework-for-research-and-policy-making.html.

14. Yemeni Archive. "A War of Narratives: How Mis- and Disinformation Endangers Lives, Distorts Memory, and Delays Justice in Yemen." August 5, 2025. Accessed December 14, 2025. https://yemeniarchive.org/en/blog/a-war-of-narratives-how-mis-and-disinformation-endangers-lives-distorts-memory-and-delays-justice-in-yemen/.

15. Yemeni Coalition for Monitor Human Rights Violations (YCMHRV). "Yemen's Children Between War and Delayed Justice." https://ycmhrv.org/activities/news/yemens-children-between/.

16. Detention of Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV). "the Child Amjad: How the Houthis Use Media Misinformation to Justify Their Systematic Repression." September 19, 2024. Accessed December 13, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/amjad-17357.

17. **Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV).** "Children of the Hantous Family: Victims of Abduction and Deception." July 1, 2025. Accessed December 1, 2025.3 https://ycmhrv.org/publications/researches/hantous-children.

18. **Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV).** "Children of the Aal Baṯḥā Family in Al-Jouf: Victims of Houthi Violence and Defamation." July 28, 2025. Accessed December 13, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/children-of-the-aal-bathān-family-in-al-jouf-victims-of-houthi-violence-and-defamation.

19. **Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV).** "A Stolen Future in Al-Baidha: Houthi Landmine Kills Two Girls and Lies Deepen Their Families' Grief." May 15, 2025. Accessed December 13, 2025.

https://ycmhrv.org/publications/researches/a-stolen-future-in-al-baidha-houthi-landmine-kills-two-girls-and-lies-deepen-their-families-grief.

20. Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV). "The Razih Child Whose Name and Suffering Were Distorted by the Houthis' Landmine." March 5, 2024. Accessed December 11, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/the-razih.

21. Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV). "Houthi Disinformation Seeks to Evade Responsibility for an Explosion that Injured 34 Children at a School Turned into a Military Camp." August 25, 2024. Accessed December 11, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/houthi-disinformation/.

22. Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV). "A Lion in Lamb's Clothing: How Houthi Media Amplifies False Narratives and Obscures Violations." October 9, 2024. Accessed December 11, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/lion-in-lambs-clothing.

23. Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV). "A Stolen Childhood: How the Houthis Turned Raddad from a Student into a 'False Martyr'." February 2025. Accessed December 11, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/a-stolen-childhood.

24. Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV). "Summer Centers: How the Houthi Turns Children's Pens into Rifles." May 12, 2025. Accessed December 11, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/summer-centers-how-the-houthi-turns-childrens-pens-into-rifles. ycmhrv.org

25. Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV). "Badr: A Child Killed by the Bullet and the Lie." July 12, 2025. Accessed December 11, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/badr-a-child-killed-by-the-bullet-and-the-lie.

26. Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV). "Bayan Al-Humayqani: A Victim of the Houthi Double Killing Machinery: A Bullet and Disinformation." May 9, 2025. Accessed December 11, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/bayan-al-humayqani.

27. Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV). "Death Falls from the Sky: From a Moment of Play to a Massacre: How Did the Houthis Turn Yemeni Homes into Killing Grounds?" April 10, 2025. Accessed December 11, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/death-falls-from-the-sky.

28. Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV). "Disinformation Compounds Violation Against a Child in Mocha." May 31, 2025. Accessed December 11, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/disinformation-compounds-violation.

29. Yemen Coalition for Monitoring Human Rights Violations (YCMHRV). "Al-Bumiyah Market Massacre: Houthi Drone Attacks in Reality, and the Media Kills

Twice.” December 1, 2024. Accessed December 11, 2025. https://ycmhrv.org/publications/researches/al-bumiyah-market-massacre-houthi-drone-attacks-in-reality-and-the-media-kills-twice. ycmhrv.org
30. “ Yemen Policy Center. حرب الحوثيين الناعمة على دعاية العدو .” December 2021. https://www.yemenpolicy.org/ar/حرب-الحوثيين-الناعمة-على-دعاية-العدو/.